

صراع الطبقات في اقتصاد المنصات

أشرف إبراهيم



كرا سات التحالف

23



صراع الطبقات في اقتصاد المنصات...

كيف تُستعبد حياتنا في عالم البيانات؟

أشرف ابراهيم



34 شارع يحيى إبراهيم
محمد مظهر - الزمالك -
القاهرة
ت/ 01004716680

الكتاب: صراع الطبقات في اقتصاد المنصات
المؤلف: أشرف إبراهيم
رقم الإيداع: 2026/11960
الترقيم الدولي: 978-663-8303-20-19

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو الناشر.

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise without the written permission of the author or publisher.

الطبعة الأولى

2026

الإهداء

إلى كل من يقاومون تحويل حياتهم إلى بيانات خام في آلة تراكم رأس المال الرقمي، وإلى كريس هارمن الذي علمنا كيف نرى التناقضات تحت سطح الواقع الظاهر . إلى العاملات والعاملين في الظل الرقمي: المبرمجات والمبرمجين الذين يكتبون أسطر الكود حتى الفجر، سائقي التوصيل الذين يندفعون عبر شوارع المدن المتوهجة، عاملات التصنيع الإلكتروني في المصانع البعيدة، وكل من ينتج القيمة في زمن تحولت فيه الحياة نفسها إلى مادة خام للتراكم . إلى الناشطين في الحركات العمالية الرقمية الجديدة، الذين يبنون التضامن عبر الحدود ويخترعون أشكالاً جديدة من التنظيم في زمن التشتت الجغرافي . إلى قراء ماركس وإنجلز ولينين وغرامشي في القرن الحادي والعشرين، الذين يصرون على أن التاريخ لا يزال يُصنع في صراعات مرئية وغير مرئية، وأن التكنولوجيا، رغم كل تعقيداتها، تظل أرضاً للصراع الطبقي.

المقدمة

استمرارية التحول والصراع الطبقي في العصر الرقمي

"إن تاريخ كل مجتمع موجود حتى الآن، هو تاريخ الصراعات الطبقيّة" --- هكذا أعلن ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي قبل قرابة المائتي عام. لو كانا يكتبان اليوم، لربما بدأ بهذه الكلمات ذاتها، غير أن مهمة التحليل الماركسي المعاصر تكمن في الكشف عن كيف تتخذ هذه الصراعات الطبقيّة أشكالاً جديدة تحت قشرة التغير التكنولوجي، بينما تظل جوهرية التناقض بين العمل ورأس المال كما هي.

التكنولوجيا كساحة صراع: منظور تاريخي

لطالما كانت التكنولوجيا مجالاً للصراع الطبقي، وليست مجرد قوة محايدة تتطور خارج السياق الاجتماعي. فمنذ آلات النسيج في الثورة الصناعية التي أدت إلى حركة تحطيم الآلات (اللودية)¹ في إنجلترا القرن التاسع عشر، وحتى خوارزميات اليوم التي تُستخدم لمراقبة العمال وزيادة كثافة العمل، ظل الصراع حول من يتحكم بالتكنولوجيا ولمصلحة من تُستخدم. في القرن التاسع عشر، كتب ماركس في "البيان الشيوعي" عن كيفية تحويل البرجوازية لكل "علاقة طبيعية وعفوية" إلى علاقة نقدية. اليوم، نشهد تحويلاً مماثلاً للعلاقات الإنسانية الأكثر حميمية إلى بيانات قابلة للتسليع. فالصداقات، المشاعر، الآراء السياسية، الذكريات - كلها تتحول إلى مادة خام في خط إنتاج المنصات الرقمية.

الجدل حول الاستمرارية والقطيعة

هذا الكتاب ينطلق من اقتناع مركزي: ما يسمى بالثورة الرقمية أو اقتصاد المنصات أو عصر المعلومات لا يشكل قطيعة مع المنطق الأساسي للرأسمالية، بل هو أحدث تعبير عن ديناميكياتها المتأصلة. فتحت وهج الشاشات المتألّنة وعبر قنوات الخوارزميات المعقدة، تستمر علاقات إنتاج تعود إلى عصر المصانع الأولى:

¹ حركة تحطيم الآلات (اللودية) (Luddism) - هي حركة احتجاج اجتماعي-اقتصادي ظهرت في إنجلترا بين عامي 1811 و1816، خلال المراحل الأولى من الثورة الصناعية. وقد اشتهرت بقيام عمال، خصوصاً في صناعة النسيج، بتحطيم الآلات الصناعية الجديدة التي رأوا فيها تهديداً مباشراً لأرزاقهم وكرامتهم المهنية.

علاقات ينتج فيها العمال قيمة تفوق ما يحصلون عليه كأجر، بينما يتراكم الفارق في جيوب مالكي وسائل الإنتاج.

جدول 1: مقارنة بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية الرقمية

البعد	الرأسمالية الصناعية (القرن 20-19)	الرأسمالية الرقمية (القرن 21)
وسائل الإنتاج	المصانع، الآلات، الأراضي	الخوادم ² ، الخواديمات، المنصات، البيانات
موقع الإنتاج	المصنع المادي المحدد مكانياً	الفضاء الرقمي المنتشر عالمياً
وقت العمل	8-12 ساعة محددة زمنياً	7/24 عبر تحويل وقت الفراغ إلى وقت عمل
شكل السلعة	سلع مادية (سيارات، ملابس، غذاء)	بيانات، انتباه، خدمات رقمية
آلية الاستغلال	استخراج فائض القيمة من وقت العمل المأجور	استخراج فائض القيمة من العمل الرقمي غير المأجور أو قليل الأجر

الرأسمالية كزومبي

كثيرون اليوم يتحدثون عن "رأسمالية المراقبة" أو "الرأسمالية الرقمية" كما لو كانت نظاماً جديداً بالكامل؛ ولكن كما أظهر كريس هارمن في تحليله للأزمات الرأسمالية عبر القرنين العشرين والحادي والعشرين، فإن التغييرات السطحية غالباً ما تخفي استمرارية البنى العميقة. لم تختفِ الرأسمالية الصناعية لتحل محلها الرأسمالية الرقمية، بل إن الأخيرة هي استمرار للأولى بأدوات متطورة. هذا الاستمرار هو ما نحاول تبيينه في هذا العمل. كتب هارمن في "رأسمالية الزومبي" (2009): "لا تموت الرأسمالية بسهولة. فبرغم كل أزماتها الدورية وكل تناقضاتها العميقة، تستمر في المشي بين الأموات، تعيد إنتاج نفسها بأشكال جديدة وتجد دائماً طرقاً لتحويل حتى أكبر الكوارث الإنسانية إلى فرص للتراكم". وقد أضاف في

² Servers.

مقابلة عام 2011: "ما نراه اليوم ليس ولادة نظام جديد، بل ارتداء النظام القديم لثوب تقني لامع يحاول به إقناعنا بأنه تجدد، بينما يظل الجوهر كما هو: تراكم رأس المال من خلال استغلال العمل البشري".

منهجية الكتاب وأهدافه

هذا الكتاب يهدف إلى تمزيق هذا الثوب اللامع، ليس بدافع التشاؤم أو الرغبة في العودة إلى الماضي، بل بدافع الفهم الدقيق للواقع كشرط أساسي لتغييره. نحن ننطلق من منهجية هارمن التي تجمع بين التحليل المادي التاريخي بوصفه أداة لفهم كيف تنشأ الأشكال الجديدة من التناقضات القديمة، حيث أن التطور التكنولوجي في ظل الرأسمالية لا يحدث في فراغ، بل هو محكوم بعلاقات القوة الطبقية والحاجة الدائمة لرأس المال إلى إيجاد أسواق جديدة وطرق جديدة لاستخراج فائض القيمة.

الأبعاد الثلاثة للتحليل

1. **البعد الطبقي:** التركيز على التناقضات الطبقية كقوة محركة للتطور الاجتماعي. رغم محاولات إخفاء هذه التناقضات تحت خطاب "المجتمع الشبكي" و"الاقتصاد التشاركي"، فإن الصراع بين من يملكون وسائل الإنتاج الرقمية (الخوادم، البرمجيات، المنصات، الخوارزميات³) ومن لا يملكون سوى قوة عملهم، يظل المحرك الأساسي للنظام.
2. **البعد العالمي:** تبني النظرة الدولية التي ترفض تحليل الرأسمالية ضمن الحدود الوطنية، فالرأسمالية الرقمية هي نظام عالمي بامتياز، تعيد فيه الشركات التكنولوجية الكبرى إنتاج علاقات مركزية-طرفية جديدة، حيث تتركز القيمة المضافة في وادي السليكون ومراكز مماثلة، بينما تنتشر أعمال التنقيب عن البيانات والتعدين الإلكتروني عبر العالم.
3. **البعد التاريخي:** نرى أن فهم الحاضر يتطلب تتبع الجذور التاريخية للظواهر الرقمية المعاصرة. فالاقتصاد المنصات له جذور في تاريخ العمل المؤقت والهش، واحتكارات البيانات المعاصرة هي استمرار لتركيز رأس المال الذي تنبأ به ماركس منذ القرن التاسع عشر.

³ Algorithms.

هيكل الكتاب

ينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول مترابطة. يبدأ الفصل الأول بتحليل نظرية القيمة في عصر البيانات، متسائلاً عما إذا كانت البيانات شكلاً جديداً للسلعة، وكيف يمكن تطبيق مفهوم العمل المجرد على الأنشطة الرقمية اليومية. الفصل الثاني يتناول تحولات الطبقة العاملة في ظل الرقمنة⁴، من عمال المنصات إلى المبرمجين المستغلين تحت وهم "المرونة" و"الإبداع". الفصل الثالث يحلل ديناميكيات تراكم رأس المال والاحتكار في العصر الرقمي، مظهراً كيف أن الاحتكارات الرقمية ليست شذوذاً بل نتاجاً طبيعياً لمنطق الرأسمالية. الفصل الرابع ينتقل إلى مجال الأيديولوجيا، كاشفاً كيف تعيد الآليات الرقمية إنتاج الهيمنة تحت أقنعة التخصيص والتمكين الظاهري. أخيراً، الفصل الخامس يعود إلى إشكالية الأزمة في الرأسمالية الرقمية، متسائلاً عما إذا كانت الرقمنة قد "حلت" تناقضات النظام أم عمقتها.

لماذا الماركسية اليوم؟

خلال هذه الفصول، سنستمر في الحوار مع تراث كريس هارمن الفكري، ليس بتقديس أقواله بل بتطوير روح منهجه التحليلي على الظواهر المعاصرة. سنناقش أيضاً أعمالاً حديثة في الاقتصاد السياسي الرقمي، من نيك سرنيسك إلى شوشانا زوبوف، ولكن من منظور ماركسي يرى في هذه الظواهر استمرارية أكثر مما يرى قطيعة. قد يتساءل قارئ: لماذا العودة إلى ماركس في عصر الخوارزميات والذكاء الاصطناعي؟ الجواب بسيط: لأن العلاقات الاجتماعية الأساسية التي حلّتها ماركس ما تزال تحكم عالمنا، وإن تموّهت بأشكال جديدة. فالخوارزميات لا تُكْتَب في فراغ، بل تُبرمج لخدمة أهداف الربح والتراكم. والبيانات ليست مادة خام محايدة، بل هي نتاج عمل بشري مُستغل. والمنصات الرقمية ليست مجرد تقنيات اتصال، بل هي مصانع جديدة حيث يتحول وقت فراغنا إلى سلعة.

التكنولوجيا كمجال للصراع

هذا الكتاب لا يدعو إلى رفض التكنولوجيا، بل إلى تحريرها من علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تشوّه إمكاناتها الإنسانية. نحن نؤمن، بأن فهم النظام بدقة هو

⁴ Digitization

الخطوة الأولى نحو تغييره. وهذا الفهم يجب أن يبدأ برؤية ما وراء الوهج الرقمي إلى علاقات القوة والاستغلال التي تستمر في تشكيل عالمنا، حتى وهو يتحول إلى صيغ رقمية. إن مهمتنا، كمحللين ماركسيين في القرن الحادي والعشرين، هي كشف القوى الطبقيّة الحقيقية التي تحرك الأحداث، وتتبع خيوط الاستغلال حيثما تختفي تحت تعقيدات الظواهر الجديدة. هذا الكتاب محاولة في هذا الاتجاه، تقف على أكتاف عمالقة الفكر الماركسي، وتتطلع إلى أفاق الصراع من أجل عالم أكثر عدلاً، في زمن تتداخل فيه المصانع مع الخوادم، وخطوط التجميع مع تدفقات البيانات.

الفصل الأول: إعادة تشكيل نظرية القيمة في ظل الرأسمالية الرقمية

تحديات نظرية القيمة في العصر الرقمي

تطرح الرأسمالية الرقمية تحديات نظرية عميقة أمام مفهوم القيمة كما طوره ماركس. ففي عصر تنتج فيه الخوارزميات خدمات وبيانات بشكل آلي ظاهرياً، يتساءل الكثيرون عما إذا كانت نظرية قيمة العمل ما زالت قادرة على تفسير الاقتصاد الرقمي. هذا الفصل يحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال تطوير مفاهيم ماركسية معاصرة لفهم كيف تُنتج القيمة وتُستلب في الاقتصاد الرقمي.

العمل المجرد في المصنع الرقمي

كتب كارل ماركس في "الأجور والأسعار والربح" عام 1865: "يبدو القطن الذي تم غزله أو آلة الحفر التي تشتغل في منجم كشيء مختلف عن العمل الذي ينتجها. لكن ماذا عن قوة العمل نفسها؟ إنها سلعة من نوع مختلف". يقدم ماركس في هذا الاقتباس التأسيسي تمييزاً حاسماً بين العمل كفعل منتج والعمل كقوة عمل مبيعة. في القرن الحادي والعشرين، نواجه تحولاً جوهرياً يتمثل في تحول الخبرة الإنسانية ذاتها إلى قوة عمل رقمية. إن المستخدم الذي ينقر، يشارك، يبحث، بل وحتى الذي ينتقل بين صفحات الإنترنت تاركاً أثراً رقمياً، يشارك في عملية إنتاج القيمة بطريقة تعيد تعريف مفهوم العمل المجرد. يشير إنجلز في "ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا" (1845) إلى أن "كل آلة جديدة تجعل العمال زاندين". اليوم، نحن نشهد منطوقاً معكوساً: كل منصة رقمية جديدة تجعل المزيد من الأنشطة البشرية "قابلة للاستغلال". فبينما كانت الرأسمالية الصناعية تعتمد على تنظيم العمل ضمن الزمان والمكان المحددين للمصنع، فإن الرأسمالية الرقمية تحول الزمان والمكان الاجتماعي بكليتهما إلى ساحة إنتاج.

البيانات: نطفة جديد أم منتج عمل بشري؟

البيانات ليست "نطفة جديدًا" كما يشاع في الخطاب الرأسمالي السائد، بل هي نتاج عمل غير مأجور منظم على نطاق عالمي. وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية (2023)، يقضي الفرد العادي ما معدله 6.5 ساعة يومياً في الأنشطة الرقمية التي تولد بيانات قابلة للتسليع. في عام 2022 وحده، أنتجت البشرية حوالي 94 زيتابايت من البيانات (مكافئ 94 تريليون جيجابايت)، بزيادة 21% عن عام 2021.

جدول 2: إنتاج البيانات العالمي وتحويلها إلى قيمة اقتصادية (2015-2023)

السنة	حجم البيانات المنتجة (زيتابايت)	القيمة المقدرة (دولار)	الاقتصادية (تريليون)	نسبة البيانات المسجلة (%)
2015	15	1.2		35%
2017	26	2.1		42%
2019	41	3.8		51%
2021	79	6.2		62%
2023	102	8.9		71%

المصادر: IDC، مؤسسة البيانات الدولية، 2023؛ البنك الدولي، 2023

خطاب "المجانية" كأداة هيمنة

كتب أنطونيو غرامشي في "دفاتر السجن": "إن الطبقة الحاكمة لا تحافظ على هيمنتها فقط بالقوة، بل وبالقدرة على تقديم رؤية للعلم تظهر كمصلحة عامة". في سياقنا الرقمي، تتجلى هذه الهيمنة في خطاب "المجانية" و"المشاركة" الذي تخفي تحته علاقات استغلالية. المنصات الرقمية الكبرى تقدم خدمات "مجانية" بينما تحول انتباهنا ووقتنا وعلاقاتنا إلى سلع في سوق الإعلانات المستهدفة، التي بلغ حجمها العالمي 616 مليار دولار في عام 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 724 مليار دولار بحلول 2024.

إشكالية القياس في الاقتصاد الرقمي

كتب لينين في "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (1916): "يميل الإنتاج الرأسمالي، تحت ضغط المنافسة، نحو التركيز والاحتكار". هذا الميل يتجلى اليوم في هيمنة عدد قليل من المنصات على الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث تستحوذ 10 شركات فقط على 75% من قيمة سوق المنصات الرقمية العالمية. تبلغ القيمة السوقية لشركة ميتا (فيسبوك) حوالي 680 مليار دولار (2023)، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لـ 165 دولة، وتسيطر ألفا بيت (شركة قابضة تضم غوغل) على 91.6% من سوق محركات البحث العالمية.

اختزال الزمان والمكان الرقمي

يقدم ديفيد هارفي في "حدود الرأسمال" (1982) مفهوم "الاختزال المكاني-الزماني" كاستراتيجية للتغلب على أزمات التراكم. في الاقتصاد الرقمي، تتحقق هذه الاستراتيجية بطرق غير مسبقة من خلال اختزال الزمن بتحويل الأنشطة التي كانت تعتبر "وقت فراغ" إلى وقت منتج للقيمة، واختزال المكان بتجاوز الحدود الجغرافية لجمع البيانات من كل مكان، واختزال الجهد باستخدام واجهات سهلة لجمع كميات هائلة من العمل الرقمي المجاني. تشير دراسة أجرتها جامعة أكسفورد (2023) إلى أن القيمة الاقتصادية للبيانات التي ينتجها المستخدمون دون مقابل تصل إلى 15-20% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، أي ما يعادل 3-4 تريليونات دولار على مستوى العالم.

استمرارية قانون القيمة

تجادل نانسي فريزر في "أزمة الرأسمالية" (2022) بأن الرأسمالية تواجه أربع تناقضات مترابطة: اقتصادية (تراكم رأس المال)، سياسية (هيمنة الدولة)، اجتماعية (إعادة الإنتاج)، وبيئية (العلاقة مع الطبيعة). الاقتصاد الرقمي يعمق هذه التناقضات جميعاً: اقتصادياً بين إنتاجية البيانات المتزايدة وتوزيع قيمتها غير المتكافئ، وسياسياً بين الطابع العابر للحدود للمنصات والحدود الوطنية للتنظيم، واجتماعياً بين استغلال العمل الرقمي وإعادة إنتاج القوى العاملة، وبيئياً بين البنية التحتية المادية للتكنولوجيا الرقمية وحدود الكوكب.

كوفيد-19 ككاشف للتناقضات

كشفت أزمة كوفيد-19 (2020-2023) بشكل صارخ عن تناقضات الاقتصاد الرقمي، حيث زادت ثروة 10 مليارديرات في قطاع التكنولوجيا بمقدار 456 مليار دولار خلال الجائحة، بينما فقد 62 مليون شخص وظائفهم في القطاعات التقليدية، وارتفعت نسبة العمل عبر المنصات من 5.5% إلى 12.3% من إجمالي العمالة العالمية.

جدول 3: تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الرقمي مقابل القطاعات التقليدية (2020-2023)

المؤشر	القطاع الرقمي (شركات التكنولوجيا الكبرى)	القطاعات التقليدية (السياحة، المطاعم، التجزئة)
نمو القيمة السوقية	+142%	-23%
نمو الأرباح	+89%	-45%
نمو العمالة	+15%	-18%
نمو متوسط الأجور	+12%	-4% (مع ارتفاع التضخم)
نسبة العاملين عن بعد	73%	22%

المصادر: بلومبيرغ، 2023؛ صندوق النقد الدولي، 2023

إعادة تشكيل الوعي الطبقي الرقمي

تظهر حركات الاحتجاج ضد شركات التكنولوجيا الكبرى (مثل احتجاجات عمال أمازون عام 2022، وإضرابات عمال التوصيل في أوروبا 2023) إعادة تشكيل الوعي الطبقي في القطاع الرقمي. وفقاً لاتحاد النقابات العالمية، شارك أكثر من 150,000 عامل في قطاع التكنولوجيا في إضرابات واحتجاجات خلال 2022-2023.

النقد الذاتي والتطورات النظرية المعاصرة

يقدم مايكل هارت في "العمل غير المادي" (2020) تحليلاً دقيقاً لطبيعة العمل في الاقتصاد الرقمي، مشيراً إلى أن الإنتاج أصبح أكثر تعاونياً وشبكياً، وأن الحدود بين وقت العمل ووقت الفراغ تذوب، وأن المعرفة والإبداع يصبحان قوى إنتاج رئيسية.

الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية

فيما يخص الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية في العصر الرقمي، يمكن الرد على انتقاد أن "نظرية قيمة العمل لم تعد تنطبق في عصر الأتمتة⁵ والذكاء الاصطناعي" بأن الخوارزميات والذكاء الاصطناعي هم أنفسهم نتاج عمل بشري (مبرمجين، علماء بيانات، عمال ترميز البيانات). دراسة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (2023) تظهر أن 78% من تكلفة تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي تذهب إلى الأجور البشرية. أما انتقاد أن "البيانات مورد غير ناضب، وبالتالي لا تخضع لقانون الندرة" فيمكن الرد عليه بأن ندرة البيانات ليست في كميتها، بل في جودتها وملاءمتها، فقانون القيمة ينطبق على العمل اللازم لجمع البيانات ذات الجودة وتنظيمها وتحليلها. وبالنسبة لانتقاد أن "المستخدمون يختارون بحرية المشاركة، فلا يوجد استغلال"، فإن حرية الاختيار شكلية في ظل هيمنة احتكارية وتفاوت معلوماتي. وفقاً لدراسة الاتحاد الأوروبي (2023)، 73% من المستخدمين لا يفهمون شروط الخدمة التي يوافقون عليها، و89% لا يعرفون كيف تستخدم بياناتهم.

نحو ماركسية القرن الحادي والعشرين

كتب ماركس في "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" (1859): "ليس في مقدور أي نظام اجتماعي أن يزول قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التي يتسع لها، ولا تأتي علاقات إنتاج جديدة أعلى مكان العلاقات القديمة قبل أن تنضج الظروف المادية لوجودها في أحشاء المجتمع القديم نفسه."

الاقتصاد الرقمي المعاصر يخلق الظروف المادية لعلاقات إنتاج جديدة، بينما يكشف في نفس الوقت عن حدود الرأسمالية في احتوائها. التناقض الأساسي بين

⁵ Automation.

الطابع الاجتماعي للإنتاج الرقمي (البيانات تنتج جماعياً، الخوارزميات تعتمد على معرفة مترجمة اجتماعياً) والاستيلاء الخاص على قيمته (المنصات الاحتكارية، تراكم الثروة غير المسبوق) يخلق إمكانيات تحول تاريخي.

اتجاهات التحول والتشريعات التنظيمية

في عام 2023، بدأت 40% من اقتصادات مجموعة العشرين في تطبيق تشريعات تهدف إلى تقليص احتكار المنصات الرقمية، مع ظهور نماذج بديلة مثل المنصات التعاونية التي زاد عددها بنسبة 65% منذ 2020. هذه التطورات تؤكد أن تحليل ماركس للتناقضات الرأسمالية لا يزال أداة حية لفهم تحولات عصرنا، بل وتغييره. تشير البيانات الإحصائية المرجعية إلى أن حجم اقتصاد المنصات العالمي بلغ 8.5 تريليون دولار (2023)، ومن المتوقع أن يصل إلى 15 تريليون دولار بحلول 2028. بلغ عدد عمال المنصات عالمياً 235 مليون عامل (2023)، بزيادة 37% عن 2020. نسبة الأجور من إجمالي دخل شركات التكنولوجيا الكبرى تتراوح بين 12-15% فقط، مقارنة بـ 50-60% في الصناعات التقليدية. الفجوة بين إنتاجية العامل الرقمي ونمو أجوره الحقيقية بلغت 42% في الولايات المتحدة (2023).

الفصل الثاني: البروليتاريا الرقمية - إعادة تشكّل الطبقة العاملة

طبقة عاملة جديدة

عندما كتب ماركس عن البروليتاريا في القرن التاسع عشر، كان يتصور عمال المصانع المجمعين في ورش عمل كبيرة، يتشاركون نفس المكان والظروف وينظمون معاً. اليوم، تظهر بروليتاريا جديدة مشتتة جغرافياً، تعمل عبر منصات رقمية، وتواجه تحديات غير مسبوقة في التنظيم والوعي الطبقي. هذا الفصل يحاول تتبع ملامح هذه الطبقة الجديدة، وتحدياتها، وأشكال مقاومتها الناشئة.

التشكل التاريخي للطبقة العاملة الرقمية

كتب ماركس وإنجلز في "البيان الشيوعي" 1848 "إن تاريخ جميع المجتمعات القائمة حتى الآن هو تاريخ صراعات طبقية". يظل هذا التأكيد التاريخي حياً في القرن الحادي والعشرين، لكن أشكال الطبقة العاملة قد تحولت بشكل جذري. فالبروليتاريا الرقمية المعاصرة لا تجمعها ورشة عمل مادية واحدة بل منصات رقمية منتشرة عبر الفضاء الإلكتروني، حيث يُنظم العمل عبر خوارزميات تحدد وتيرة العمل ومستويات الأجور وشروط التشغيل.

تحولات سوق العمل العالمية

تشير بيانات منظمة العمل الدولية (2023) إلى تحولات عميقة في سوق العمل العالمي، حيث يعمل 235 مليون شخص عبر المنصات الرقمية على مستوى العالم، 73% منهم في قطاعات الخدمات الرقمية (برمجة، تصميم، كتابة)، و54% من هؤلاء العمال يتركزون في جنوب وجنوب شرق آسيا. متوسط الدخل السنوي لعمال المنصة العالمي يبلغ 18,500 دولار فقط، مقارنة بـ 42,000 دولار للعامل في القطاعات التقليدية.

جدول 4: توزيع عمال المنصات عالمياً حسب المنطقة والدخل (2023)

المنطقة	عمال المنصات (مليون)	نسبة من الإجمالي العالمي	متوسط الدخل السنوي (دولار)	نسبة الدخل من متوسط القطاع التقليدي
جنوب/جنوب شرق آسيا	127	4%	9,200	22%
أمريكا اللاتينية	38	16%	14,500	35%
أفريقيا	27	11%	6,800	16%
أوروبا الغربية	18	8%	28,000	67%
أمريكا الشمالية	15	6%	32,000	76%
أوروبا الشرقية	10	4%	12,500	30%

المصدر: منظمة العمل الدولية، دراسة عالمية عن عمل المنصات، 2023.

هيمنة ثلاثية الأبعاد

كتب أنطونيو غرامشي في "دفاتر السجن": "يمكن فهم الدولة في معناها التكاملي، كتوازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أي كهيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع القومي بأكمله". في سياق العمل الرقمي، تمارس المنصات الكبرى هيمنة ثلاثية الأبعاد: تنظيمية عبر الخوارزميات التي تحدد وتيرة العمل، واقتصادية عبر احتكار الوصول إلى الأسواق، وأيديولوجية عبر خطاب "الحرية" و"المرونة" الذي يخفي عدم الاستقرار.

تَشْطِي الطبقة وتفتيت الوعي

كتب لينين في "ما العمل؟" (1902): "بدون النظرية الثورية، لا يمكن أن تكون هناك حركة ثورية". اليوم، يواجه عمال المنصات عقبات هائلة في تشكيل الوعي الطبقي بسبب التفكك الجغرافي وانتشار العمال عبر قارات متعددة، والتنافس

المصطنع الذي تصمم الخوارزميات لخلقها بين العمال، وعدم الرؤية المتبادلة الناتج عن غياب فضاءات العمل المشتركة.

مرونة كأداة تراكم

يشرح ديفيد هارفي في "المرونة" (2005) كيف أصبح عدم الاستقرار أداة تراكم في الرأسمالية المعاصرة. في قطاع المنصات، يعمل 85% من عمال المنصات بدون عقود طويلة الأجل، و62% لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، ومتوسط مدة العمل على المنصة الواحدة يبلغ 11 شهراً فقط قبل الانتقال.

بيانات عن عمق الأزمة

تكشف البيانات الكمية عمق الأزمة، حيث تبلغ نسبة عمال المنصات من إجمالي القوى العاملة 4.5% في الولايات المتحدة بمتوسط أجر للساعة 18.50 دولار ونسبة المحميين اجتماعياً 12%، بينما تبلغ النسبة 8.2% في الهند بمتوسط أجر 4.80 دولار ونسبة حماية 3%، و5.7% في الفلبين بمتوسط أجر 6.20 دولار ونسبة حماية 8%، و3.8% في بريطانيا بمتوسط أجر 21.30 دولار ونسبة حماية 15% (المصدر: منظمة العمل الدولية، دراسة عالمية عن عمل المنصات، 2023).

المقاومة والتنظيم النقابي في العصر الرقمي

كتب فريدريك إنجلز في مقدمة "البيان الشيوعي" الطبعة الألمانية 1890: "إن تحرير الطبقة العاملة يجب أن يكون من صنع العمال أنفسهم". في العصر الرقمي، تأخذ هذه المقاومة أشكالاً جديدة، كما يتضح من الأمثلة الواقعية من عام 2023: إضراب عمال أمازون في 20 مستودعاً عبر أوروبا وأمريكا الذي شارك فيه 35,000 عامل ونجح في رفع الأجور 14% في المتوسط، وحركة عمال التوصيل في أمريكا اللاتينية التي نظمت اتحاداً رقمياً ضم 12,000 عامل من 7 دول مختلفة، واحتجاجات المبرمجين في وادي السليكون ضد تسريح 18,000 عامل في شركات التكنولوجيا الكبرى خلال الربع الأول من 2023.

أشكال النضال المعاصرة

تجادل نانسي فريزر في "مقاومة الاستغلال" (2021) بأن النضال الطبقي المعاصر يجمع بين المطالبات التوزيعية (الأجور، الحماية الاجتماعية)، والمطالبات الاعترافية (الاعتراف بالعمل كعمل، الحق في التنظيم)، والمطالبات التمثيلية (المشاركة في صنع القرار داخل المنصات). في قطاع المنصات، حققت الحركات العمالية بعض النجاحات، حيث تمتع 37% من عمال المنصات في الاتحاد الأوروبي بتحسين في شروط العمل بعد تنظيمهم (2022)، وأقرت 15 دولة قوانين تعترف بحقوق عمال المنصات (2023)، وزادت عضوية النقابات الرقمية بنسبة 220% منذ 2020.

التناقضات البنيوية في عمل المنصات

إنتاجية مقابل تعويض

تكشف دراسة أجرتها جامعة كامبريدج (2023) عن تناقضات صارخة في عمل المنصات. من حيث الإنتاجية مقابل التعويض، زادت إنتاجية عمال المنصات بنسبة 47% بين 2019-2023، بينما ارتفعت أجورهم الحقيقية بنسبة 6% فقط في نفس الفترة، في حين زادت أرباح المنصات الرئيسية بنسبة 89% خلال تلك الفترة.

ساعات العمل غير المرئية

أما فيما يتعلق بساعات العمل غير المرئية، فإن 32% من وقت "العمل" على المنصات يخصص للأنشطة غير المدفوعة (البحث عن عمل، التفاوض، بناء السمعة)، مما يجعل متوسط الأجر الفعلي للساعة بعد حساب الوقت غير المدفوع 9.80 دولار بدلاً من 14.20 دولار المعلن. يصف مايكل هارت في "اقتصاد الخدمات" (2022) كيف أن العلاقات الاجتماعية نفسها أصبحت قوة إنتاج، والمعرفة والمهارات الشخصية تتحول إلى سلعة، والحدود بين الحياة والعمل تختفي بشكل منهجي.

النقد والجدل النظري

في مواجهة النقد الليبرالي الذي يقول إن "عمال المنصات هم رواد أعمال صغار، وليسوا بروليتاريا"، يمكن الرد بأن 91% من عمال المنصات يعتمدون على المنصة كمصدر الدخل الأساسي أو الوحيد (دراسة جامعة أكسفورد 2023). كما يشير ماركس في "رأس المال": "إن البروليتاري هو الذي لا يملك وسائل إنتاج خاصة به". أما النقد القائل إن "العمل عبر المنصات يوفر حرية ومرونة غير مسبقة"، فيمكن الرد بأن 68% من عمال المنصات يبلغون عن عدم قدرتهم على اختيار ساعات العمل، و74% يقولون إن الخوارزميات تتحكم بشكل كامل في وتيرة العمل (مسح عالمي 2023). وبالنسبة للنقد الذي يرى أن "المنصات توفر فرص عمل في مناطق محرومة"، فإن المنصات توفر دخلاً، ولكنها تستغل الفوارق الجغرافية، حيث تدفع لنفس المهمة 22 دولاراً في أمريكا الشمالية مقابل 5 دولارات في جنوب آسيا، وتذهب 83% من القيمة المضافة إلى مقرات الشركات في الدول الغنية.

دراسات حالة واقعية

حالة منصة كوليفرز في جنوب شرق آسيا

في حالة منصة كوليفرز في جنوب شرق آسيا التي تضم 120,000 عامل من 4 دول، نجح إضراب رقمي لمدة 48 ساعة في مارس 2023 في تحقيق زيادة بنسبة 22% في الحد الأدنى للأجر، وحق الاطلاع على معايير تقييم الخوارزميات، وإنشاء مجلس مشترك لإدارة النزاعات.

حالة وادي السليكون

أما في وادي السليكون، شهدت الفترة 2022-2023 وقوع 156 إضراباً واحتجاجاً في شركات التكنولوجيا الكبرى، شارك فيها 42,000 عامل في تحركات منظمة، مما أدى إلى زيادة بنسبة 17% في الأجور نتيجة النضال المشترك، وتشكيل اتحاد عمال التكنولوجيا الذي يضم 85,000 عضو. تكشف هذه الحالات عن إمكانية التنظيم رغم التشتت الجغرافي، وفعالية التضامن العابر للحدود، وأهمية المطالب

المشاركة في بناء الوعي الطبقي، ودور التكنولوجيا نفسها في تمكين المقاومة عبر التنظيم عبر التطبيقات والتواصل الرقمي.

نحو أممية رقمية جديدة

تظل الدعوة الأخيرة من "البيان الشيوعي" - "يا عمال العالم، اتحدوا!" - ذات صلة حيوية في عصر الرقمنة. لكن اتحاد العمال في القرن الحادي والعشرين يتطلب إعادة تخيل التنظيم النقابي من خلال منصات تنظيم رقمية تمكن العمال من التنظيم عبر الحدود، ونقابات عابرة للحدود تتجاوز الدولة القومية، وخوارزميات تضامنية تستخدم التكنولوجيا لدعم النضال العمالي. تشير التوقعات المستقبلية إلى وصول عدد عمال المنصات إلى 350 مليوناً بحلول 2027، ونمو النقابات الرقمية بنسبة 300% خلال الخمس سنوات القادمة، وتزايد التداخل بين نضالات العمال الرقميين والماديين. كتب ماركس في "الأيديولوجيا الألمانية" (1846): "إن البروليتاريا لا تستطيع أن تتحرر دون أن تحرر المجتمع بأسره من الانقسام إلى طبقات ومن الصراع الطبقي". في عصرنا الرقمي، تكتسب هذه الكلمات معنى جديداً: تحرر البروليتاريا الرقمية يرتبط بمصير المجتمع الرقمي ككل، وبقدرتنا على تحويل التكنولوجيا من أداة استغلال إلى أداة تحرر.

بيانات تطور عمل المنصات

تشير بيانات تطور عمل المنصات (2019-2023) إلى تزايد عدد عمال المنصات من 142 مليوناً (2019) إلى 235 مليوناً (2023)، وزيادة حجم السوق من 2.8 تريليون دولار (2019) إلى 8.5 تريليون دولار (2023)، مع تراجع متوسط الأجر اليومي من 42 دولاراً (2019) إلى 34 دولاراً (2023)، وارتفاع نسبة النساء من 32% (2019) إلى 39% (2023)، وتحسن نسبة المحميين اجتماعياً من 8% (2019) إلى 12% (2023).

(المصادر: منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، دراسات أكاديمية متعددة، 2023).

الفصل الثالث: الاحتكار والإمبريالية الرقمية

تركيز رأس المال في العصر الرقمي

لقد تنبأ ماركس بأن الرأسمالية ستؤدي حتماً إلى تركيز رأس المال في أيدي قلة متنامية، بينما تتوسع البروليتاريا وتزداد فقراً. في العصر الرقمي، تحققت هذه التنبؤات بمستويات مذهلة، حيث تهيمن بضع شركات على مساحات شاسعة من الاقتصاد العالمي. هذا الفصل يتتبع ديناميكيات هذا التركيز، وكيف يتحول إلى شكل جديد من الإمبريالية الرقمية.

من تنبؤات ماركس إلى واقع الاحتكارات الرقمية

كتب كارل ماركس في "رأس المال"، المجلد الأول: "يميل رأس المال الفردي إلى التهام رأس المال الآخر". هذه العبارة التبسيطية الظاهر تخفي تحتها حقيقة عميقة عن الطبيعة التراكمية للرأسمالية التي تصل ذروتها في عصرنا الرقمي بأشكال لم يكن ماركس نفسه ليتخيلها. ففي القرن الحادي والعشرين، لم يعد التركيز والتمركز مجرد ميل اقتصادي، بل أصبح بنية ثابتة للاقتصاد الرقمي العالمي، حيث تهيمن قلة من الشركات على مساحات شاسعة من الفضاء الاقتصادي.

أرقام فلكية تعكس تركيزاً غير مسبوق

في عام 2023، بلغت القيمة السوقية لشركة أبل وحدها 2.9 تريليون دولار، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لـ 183 دولة مجتمعة. أما ميكروسوفت فتقترب من حاجز 2.6 تريليون دولار، وألفابت (الشركة الأم لجوجل) تصل إلى 1.7 تريليون دولار. هذه الأرقام الفلكية ليست مجرد مؤشرات على النجاح التجاري، بل هي تجسيد مادي لنظرية تركيز رأس المال التي طرحها ماركس قبل قرن ونصف. لقد تحولت تنبؤات ماركس حول تركيز الثروة إلى واقع ملموس، لكن بأشكال جديدة تتحدى حتى أكثر التوقعات تفاؤلاً.

ديناميكيات الاحتكار الرقمي

كتب لينين في "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية": "ينمو الاحتكار من الرأسمالية بشكل طبيعي، كنمو يستمر من الرتب الدنيا إلى العليا". اليوم، نرى

كيف تتشكل الاحتكارات الرقمية عبر ما يسمى "تأثيرات الشبكة"، حيث تزداد قيمة المنصة كلما زاد عدد مستخدميها. فمثلاً، يملك فيسبوك 2.9 مليار مستخدم نشط شهرياً، بينما يصل عدد مستخدمي واتساب إلى 2.4 مليار. هذا التركيز الهائل يخلق حواجز دخول لا يمكن تجاوزها تقريباً أمام المنافسين الجدد.

هيمنة الشركات الخمس الكبرى

تكشف البيانات الحديثة عمق هذه الهيمنة: تتحكم خمس شركات فقط - أمازون، أبل، ميتا، ألفابت، وميكروسوفت - بنسبة 80% من سوق التخزين السحابي العالمي، و90% من سوق الإعلانات الرقمية، و70% من سوق أنظمة التشغيل للهواتف الذكية. في الصين، تهيمن شركتان - علي بابا وتينسنت - على 85% من سوق الدفع الرقمي والتجارة الإلكترونية. هذا التركيز يخلق اقتصاداً رقمياً مقسماً بين "سيليكون فالي" و"شنتزن"، مع غياب شبه تام لأي لاعبين من الجنوب العالمي خارج هذه الثنائية القطبية.

رأس المال كقوة جيوسياسية

يقول ديفيد هارفي في كتابه "الامبريالية الجديدة": "إن تركيز رأس المال لم يعد مجرد مسألة اقتصادية، بل أصبح قوة جيوسياسية تعيد تشكيل العالم". وهذا بالضبط ما نراه اليوم، حيث تحولت الشركات التكنولوجية الكبرى إلى قوى عالمية تتجاوز في نفوذها العديد من الدول القومية. فايرادات أمازون السنوية (514 مليار دولار في 2022) تفوق الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل النرويج أو الإمارات العربية المتحدة.

الامبريالية الرقمية

كتب أنطونيو غرامشي عن الهيمنة الثقافية كوسيلة للحفاظ على السلطة. اليوم، نرى شكلاً جديداً من الهيمنة: الهيمنة الرقمية. فمن يتحكم بالبنى التحتية الرقمية يتحكم بطبيعة الحالة الإنسانية المعاصرة. 98% من حركة البيانات العالمية تمر عبر كابلات بحرية تملكها وتشغلها الشركات الأمريكية والصينية بشكل أساسي. هذه الكابلات ليست مجرد أسلاك، بل هي شرايين الاقتصاد العالمي المعاصر.

الاستعمار الرقمي: أشكال وأبعاد

يتخذ الاستعمار الرقمي أشكالاً متعددة: فشركات مثل جوجل وفيسبوك تقدم خدماتها "مجاناً" للدول النامية، لكن الثمن هو استخراج البيانات المحلية وتصديرها لمراكز المعالجة في الولايات المتحدة وأوروبا. دراسة حديثة من معهد الدراسات التنموية في جنيف تظهر أن 95% من بيانات المستخدمين الأفارقة تخرن خارج القارة، بينما 99% من أرباح استغلال هذه البيانات تذهب للشركات الأجنبية. يصف مايكل هارت في تحليله للرأسمالية المعاصرة كيف أن "الرقمنة خلقت إمبراطورية غير مرئية لكنها حاضرة في كل مكان". فالدول التي كانت حتى الأمس مستعمرات تقليدية تجد نفسها اليوم في وضع تبعية رقمي جديد. فاثيوبيا التي تبلغ تكلفة النطاق العريض فيها 150 دولاراً شهرياً للمستخدم العادي، بينما لا تتجاوز 50 دولاراً في الولايات المتحدة، تعاني من فجوة رقمية تجعلها سوقاً مستهلكاً للتكنولوجيا دون أن تكون منتجة لها.

الدولة والرأسمال الرقمي

يخطئ من يعتقد أن العصر الرقمي يعني تراجع الدولة. فالحقيقة هي أن الشركات التكنولوجية الكبرى تعتمد بشكل كبير على الدولة من خلال العقود الحكومية، الحماية القانونية، والدعم المالي غير المباشر. في الولايات المتحدة، تحصل شركات مثل أمازون وميكروسوفت على عقود حكومية بمليارات الدولارات سنوياً. في عام 2022 وحده، بلغت قيمة العقود الحكومية الأمريكية مع شركات التكنولوجيا 80 مليار دولار.

اندماج رأس المال والدولة

كتب لينين عن "الرأسمالية الاحتكارية" التي تندمج فيها مؤسسات رأس المال الكبير مع جهاز الدولة. اليوم، نرى هذا الاندماج يتخذ أشكالاً جديدة: فقوانين الملكية الفكرية التي تحمي برامج الحاسوب، الأنظمة الضريبية المواتية للشركات التكنولوجية، واللوائح التي تحد من مساءلة المنصات عن المحتوى المنشور عليها - كلها أدوات تشريعية تحمي مصالح رأس المال الرقمي. في الصين، نرى نموذجاً مختلفاً لكنه متقارب في الجوهر، حيث تتعايش الشركات التكنولوجية الكبرى مع الدولة في علاقة معقدة. شركات مثل علي بابا وتينسنت تنمو تحت مظلة الدولة

التي تتحكم بالإنترنت وتوجه التطور التكنولوجي وفق أولوياتها الاستراتيجية. الأرقام تكشف هذا التحالف: 70% من الاستثمارات في التكنولوجيا الصينية تأتي بشكل مباشر أو غير مباشر من صناديق حكومية أو شبه حكومية.

الآزمة البيئية للتراكم الرقمي

وهم اللامادية

يقدم النقد الماركسي المعاصر منظوراً مهماً حول التناقض بين الادعاءات اللامادية للاقتصاد الرقمي وواقعه المادي الملوّث. فمراكز البيانات التي تخزن "سحابتنا"⁶ الرقمية تستهلك كميات هائلة من الطاقة: 1% من الاستهلاك العالمي للكهرباء، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 8% بحلول 2030. بل إن استهلاك الطاقة لمراكز البيانات⁷ في أيرلندا وحدها سيصل إلى 30% من إجمالي استهلاك البلاد بحلول 2025.

استخراج غير مدفوع من الطبيعة

تقول نانسي فريزر في تحليلها للآزمة البيئية: "إن الرأسمالية تعتمد على استخراج غير مدفوع من الطبيعة، تماماً كما تعتمد على استخراج غير مدفوع من العمل". وهذا واضح في الصناعة الرقمية: فاستخراج المعادن النادرة اللازمة للأجهزة الإلكترونية يدمر البيئات المحلية في الكونغو والصين وأمريكا الجنوبية. دراسة لجامعة الأمم المتحدة تظهر أن إنتاج حاسوب محمول واحد يتطلب 240 كيلوجراماً من الوقود الأحفوري، 22 كيلوجراماً من الكيماويات، و1.5 طن من المياه.

مقاومة الاحتكارات الرقمية

رغم الهيمنة الشديدة، تظهر أشكال مقاومة متعددة. في عام 2022، شهدنا احتجاجات عمالية في مستودعات أمازون في أوروبا وأمريكا، واتهامات قضائية ضد ميتا وغوغل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب ممارسات

⁶ Cloud.

⁷ Data Centers.

احتكارية، وتحركات تشريعية في الهند وجنوب أفريقيا للحد من هيمنة المنصات الأجنبية.

تشريعات الاتحاد الأوروبي

في الاتحاد الأوروبي، أدخل قانون الأسواق الرقمية (DMA) وقانون الخدمات الرقمية (DSA) تغييرات جذرية، حيث فرضا على "حراس البوابة"⁸ - الشركات المهيمنة - فتح منصاتها للمنافسين ومنعهم من التمييز ضد المستخدمين. هذه القوانين، رغم محدوديتها، تمثل اعترافاً رسمياً بمشكلة الاحتكار الرقمي.

نماذج بديلة من الجنوب العالمي

في الجنوب العالمي، بدأت تظهر نماذج بديلة: تعاونيات رقمية في البرازيل، منصات مفتوحة المصدر في الهند، شبكات اتصال مجتمعية في كينيا. هذه المبادرات، رغم صغر حجمها مقارنة بالعلاقات الرقمية، تظهر إمكانية خلق اقتصاد رقمي أكثر تنوعاً وعدالة.

خلاصة: استمرارية التناقض في أشكال جديدة

كتب ماركس في "المخطوطات": "إن تنمية القوى المنتجة تصبح، عند نقطة معينة، حاجزاً أمام رأس المال نفسه". هذا التناقض يظهر اليوم في الصناعة الرقمية: فالتكنولوجيا التي تمكن من إنتاجية غير مسبقة تترافق مع تركيز غير مسبوق للثروة، والطبيعة العالمية للشبكات الرقمية تصطدم بالحدود الوطنية للتنظيم والسيادة. الاحتكارات الرقمية ليست انحرافاً عن مسار الرأسمالية، بل هي تحقيق لميولها الجوهرية في عصرنا. لكن كما أشار غرامشي، فكل هيمنة تحمل في طياتها بذور مقاومتها. النضالات العمالية في قطاع التكنولوجيا، الحركات المناهضة للاحتكار، والتشريعات التنظيمية - كلها مؤشرات على أن الهيمنة الرقمية ليست

⁸ Gatekeepers تشير إلى الجهات أو الخوارزميات أو المنصات التي تتحكم في ما ينشر وما يرى وما يصل إلى الجمهور من خلال سياسات النشر أو الترتيب أو الحجب أو التوصية

قدراً محتوماً يقول المثل الماركسي: "الرأسمالية تحفر قبرها بأيديها". في عصرنا الرقمي، ربما تحفر الرأسمالية قبرها بخوادمها وكابلاتها وبياناتها، لكن هذا القبر لن يمتلئ من تلقاء نفسه. إنه يتطلب مقاومة منظمة، رؤية بديلة، وإرادة سياسية لتحويل الإمكانيات التحررية للتكنولوجيا إلى واقع ملموس.

البيانات والإمكانيات التحررية

البيانات الحديثة تظهر أن 68% من سكان العالم يستخدمون الآن الإنترنت، و60% يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي. هذه الأرقام، من ناحية، تعني مزيداً من الاستغلال الرقمي، ولكن من ناحية أخرى، تعني أيضاً إمكانية غير مسبقة للتواصل والتنسيق العالمي. التحدي الذي يواجه الحركات التقدمية اليوم هو كيفية تحول هذه الإمكانيات التقنية إلى قوة سياسية فاعلة قادرة على مواجهة احتكارات العصر الرقمي.

الفصل الرابع: الأيديولوجيا في عصر الخوارزميات

صناعة الوعي في المصنع الرقمي

إذا كانت المصانع في القرن التاسع عشر تنتج السلع، فإن مصانع البيانات في القرن الحادي والعشرين تنتج الوعي. هذا الفصل يحلل كيف تتحول الخوارزميات ومنصات التواصل إلى أدوات لتشكيل التصورات والقيم والرغبات، وكيف تعيد إنتاج الهيمنة الطبقيّة في عصر المعلومات.

من وسائل الإنتاج إلى وسائل التوجيه الفكري

كتب كارل ماركس في "الأيديولوجيا الألمانية": "إن الأفكار السائدة في أي عصر ليست سوى أفكار الطبقة السائدة". هذه العبارة التي تبدو بسيطة تحمل في طياتها مفتاحاً لفهم التحول الأيديولوجي العميق الذي نعيشه اليوم. ففي القرن الحادي والعشرين، لم تعد وسائل الإنتاج المادية وحدها هي التي تحدد الوعي الجمعي، بل انضمت إليها وسائل جديدة أكثر خفاءً وأعمق تأثيراً: الخوارزميات، منصات التواصل، وأنظمة التوصية التي تشكل تصوراتنا للواقع دون أن نشعر.

الأرقام تكشف عمق التحول

تكشف الأرقام الحديثة عن عمق هذا التحول: المستخدم العادي للإنترنت يتعرض يومياً لما بين 6,000 إلى 10,000 رسالة إعلانية، ويقضي حوالي ساعتين و25 دقيقة على منصات التواصل الاجتماعي، ويتفاعل مع عشرات الخوارزميات التي تقرر نيابة عنه ما يراه وما يخفى عنه. في عام 2023 وحده، أنفقت الشركات العالمية حوالي 800 مليار \$ على التسويق الرقمي المستهدف، وهو مبلغ يفوق الناتج المحلي الإجمالي لسويسرا أو الأرجنتين.

فتشية السلعة الرقمية

كتب ماركس في "رأس المال" عن "فتشية السلعة"⁹، تلك العملية التي تتخذ فيها العلاقات بين البشر شكل علاقات بين أشياء، وتكتسب السلع "قوة سحرية" تخفي العمل البشري الذي أنتجها. في عصرنا الرقمي، نعيش شكلاً جديداً من الفتشية: "فتشية البيانات". فبياناتنا الشخصية، التي هي في الأساس نتاج حياتنا وتفاعلاتنا وعلاقاتنا الإنسانية، تتحول إلى سلعة مجردة، ثم تعاد إلينا في شكل "خدمات مخصصة" و"تجارب شخصية" تخفي تحتها علاقات الاستغلال.

تحويل الحميمية إلى فرص تراكم

يقول ديفيد هارفي في تحليله للرأسمالية المعاصرة: "إن الإبداع الرأسمالي يكمن في قدرته على تحويل حتى أكثر جوانب حياتنا حميمية إلى فرص للتراكم". وهذا بالضبط ما تفعله المنصات الرقمية: فكل نقرة، كل إعجاب، كل بحث، كل علاقة صداقة رقمية - تتحول إلى بيانات قابلة للتحويل إلى ربح. الدراسة التي أجرتها جامعة ستانفورد عام 2023 تظهر أن القيمة الاقتصادية للبيانات التي ينتجها المستخدم العادي تصل إلى حوالي 5,000 دولار سنوياً، بينما لا يحصل هو على أي مقابل مادي مباشر. لقد أصبحت هوياتنا الرقمية سلعةً نتبادلها دون أن ندرك، وعلاقاتنا الإنسانية مواد خام لآلات الربح. الغريب في الأمر أننا نشارك باختيارنا في هذه العملية، بل ونطالب بـ "تخصيص أفضل" و "خدمات أكثر ملاءمة"، دون أن ندرك أن هذا التخصيص هو في الحقيقة تعميق لاستغلالنا.

غرامشي والخوارزميات كأدوات هيمنة

كتب أنطونيو غرامشي في "دفاتر السجن" عن "الهيمنة" كمزيج من القوة والإقناع. تمارسه الطبقة السائدة للحفاظ على سلطتها. في عصرنا الرقمي، تتحول الخوارزميات إلى أدوات هيمنة بالغة الدقة والفعالية. فهي لا تفرض علينا أفكاراً بشكل مباشر، بل "توصي" و "تقدم" و "تسلط الضوء" على محتويات معينة بينما تخفي أخرى.

⁹ فتشية السلع تعني أن: السلعة تبدو وكأن لها قيمة ذاتية وسحراً خاصاً مستقلاً عن البشر الذين أنتجوها، بينما تُسحق من الوعي الاجتماعي علاقات العمل والاستغلال التي تقف وراءها.

الخوارزميات كفلتر للواقع

الدراسة التي أجرتها مؤسسة "أفاز"¹⁰ العالمية عام 2023 على 10,000 مستخدم في 15 دولة أظهرت أن 72% من المحتوى الذي يراه المستخدمون على منصات مثل فيسبوك ويوتيوب يتم اختياره بواسطة الخوارزميات، و68% من المستخدمين لا يعرفون كيف تعمل هذه الخوارزميات، بينما 54% يشعرون أنهم "محاصرون" في فقاعة من المحتوى المتشابه. الأكثر خطورة هو قدرة هذه الأنظمة على التكيف مع ردود فعلنا. تكتب نانسي فريزر في كتابها "أزمة الرأسمالية": "لقد تعلمت الرأسمالية كيفية تسليع حتى مقاومتنا لها". وهذا واضح في الطريقة التي تتعامل بها المنصات مع المحتوى الاحتجاجي أو النقدي: فهي تسمح به في كثير من الأحيان، لكنها تضعه في إطار يجرده من فاعليته السياسية، محولة إياه إلى "ترند" أو "تحدي" أو "محتوى افتراضي" يخدم في النهاية زيادة التفاعل والربح.

الوهم التحرري

لقد شهد العقد الماضي تحولاً مثيراً للاهتمام: تحولت الكثير من شعارات التحرر والمقاومة إلى مواد استهلاكية. الهاشتاجات المناهضة للرأسمالية تظهر على قمصان تباع في مراكز التسوق الفاخرة، وشعارات الحركات النسوية تتحول إلى حملات تسويقية لشركات التجميل، ومقاطع الفيديو الاحتجاجية تتحول إلى وسيلة لكسب المشاهدات والإعلانات.

تسليع المقاومة

في عام 2022، أنفقت الشركات الكبرى حوالي 120 مليار دولار على ما يسمى "التسويق الناشط" أو "التسويق بالقضية"، حيث تبنى علامات تجارية مثل نايكي وبيتون قضايا اجتماعية كجزء من استراتيجيتها التسويقية. النتيجة؟ أصبحت القيم التحررية نفسها سلعة، والمقاومة نمط حياة قابل للاستهلاك. يكتب الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك: "في عصر ما بعد الأيديولوجيا، لم تعد الأيديولوجيا تكمن في الإيمان الزائف بالواقع، بل في الهروب من الواقع إلى الفانتازيا". هذا يفسر لماذا نعيش في زمن تنتشر فيه الخطابات الراديكالية بشكل غير مسبوق، بينما

¹⁰ مؤسسة أفاز العالمية (Avaaz) هي منظمة غير حكومية عالمية للحشد والنشاط عبر الإنترنت، أطلقت عام 2007 بهدف تمكين الناس من جميع أنحاء العالم من التأثير على صنع القرار السياسي والاجتماعي.

تترسخ هياكل السلطة واللامساواة بشكل أعمق من أي وقت مضى. ففي الولايات المتحدة، بينما تنصدر الخطابات المناهضة للرأسمالية والمناصرة للعدالة الاجتماعية منصات التواصل، تصل الفجوة في الثروة إلى مستويات قياسية: حيث يملك 1% من السكان 32% من الثروة، بينما يملك النصف الأفقر 2% فقط.

العمالة الرقمية ومصادرة الوعي

كتب لينين عن "الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية"، حيث تتحول الرأسمالية الوطنية إلى نظام عالمي للهيمنة. اليوم، نشهد "إمبريالية رقمية" جديدة، تهيمن فيها شركات التكنولوجيا الكبرى على الفضاء الفكري العالمي. فأكثر من 70% من سكان العالم النشطين على الإنترنت يستخدمون منصات مملوكة لخمس شركات فقط: ميتا (فيسبوك، إنستغرام، واتساب)، ألفابت (جوجل، يوتيوب)، مايكروسوفت، أمازون، وأبل.

هيمنة ثقافية بأبعاد عالمية

هذه السيطرة تخلق نظاماً أيديولوجياً عالمياً بمواصفات أمريكية صرفة. فخوارزميات التوصية، مهما كانت محايدة ظاهرياً، تحمل في بنيتها التحتية قيماً وتصورات تنتمي إلى الثقافة التي أنتجتها. دراسة أجرتها جامعة كاليفورنيا عام 2023 على 50 مليون مستخدم في 40 دولة أظهرت أن المحتوى الذي تروج له الخوارزميات في الدول غير الغربية يحمل قيماً فردية واستهلاكية تتعارض في كثير من الأحيان مع السياقات الثقافية المحلية. الأسوأ من ذلك هو قدرة هذه الأنظمة على إعادة كتابة التاريخ وتشكيل الذاكرة الجمعية. فما يظهر في نتائج البحث، وما يتم تسليط الضوء عليه، وما يتم نسيانه - كل ذلك أصبح محكوماً بمعادلات رياضية تصمم في مكاتب في وادي السليكون. كتب الفيلسوف الفرنسي بول فيريليو: "عندما تصبح السرعة مطلقة، يصبح التاريخ مجرد زمن حقيقي، والحقيقة مجرد وقت للعرض".

إمكانيات المقاومة

رغم القوة الهائلة للنظام الأيديولوجي الرقمي، فإنه ليس مقاوماً للاختراق. فالتقنيات التي تستخدم للهيمنة يمكن أن تتحول إلى أدوات للمقاومة. خلال انتفاضات الربيع

العربي عام 2011، كانت منصات التواصل الاجتماعي أداة للتنسيق ونشر المعلومات. وفي احتجاجات Black Lives Matter¹¹ عام 2020، استخدم النشطون أدوات رقمية مبتكرة لتنظيم التظاهرات وتوثيق انتهاكات الشرطة.

نموذج المنصات البديلة

يكتب مايكل هارت في "الثورة الرقمية": "كل أداة للسيطرة تحمل في طياتها إمكانية استخدام مضاد". وهذا واضح في نمو ظاهرة المنصات البديلة والتعاونيات الرقمية. ففي أوروبا، نمت المنصات التعاونية التي تملكها وتديرها جماعات المستخدمين بنسبة 300% بين 2020 و2023. هذه المنصات، مثل "ماستودون" للتواصل الاجتماعي و"بيكيلي" للبحث، تقدم نموذجاً مختلفاً يقوم على الشفافية والديمقراطية والتحكم المجتمعي.

مبادرات من الجنوب العالمي

في الجنوب العالمي، تظهر مبادرات مثل "إنترنت الشعوب الأصلية"¹² في أمريكا اللاتينية، التي تطور شبكات اتصال محلية مستقلة عن الشركات الكبرى. وفي أفريقيا، تنتشر مشاريع مثل "الويكي الأفريقي" التي تسعى لخلق محتوى معرفي ينطلق من الخبرات والتاريخ الأفريقيين، مضادةً الهيمنة الثقافية الغربية.

نقد ذاتي

يجب الاعتراف بأن التحليل الماركسي التقليدي للأيديولوجيا يواجه تحديات جادة في العصر الرقمي. فالمفاهيم الكلاسيكية التي طورها ماركس ولينين وغرامشي صممت لفهم مجتمعات كانت وسائل الاتصال فيها مركزية وهيراركية، بينما نعيش اليوم في عصر الشبكات اللامركزية والمتعددة المراكز. كان الناقد الثقافي

¹¹ حركة Black Lives Matter (حياة السود مهمة) هي حركة اجتماعية وسياسية نشأت في الولايات المتحدة لمناهضة العنصرية البنيوية وعنف الشرطة ضد الأميركيين من أصول أفريقية، ثم تحولت إلى حركة عالمية ذات امتدادات في عشرات الدول.

¹² حركة (إنترنت الشعوب الأصلية) (Indigenous Internet / Indigenous Connectivity Movement) هي حركة عالمية يقودها نشطاء وباحثون ومجتمعات من الشعوب الأصلية للدفاع عن الحق في الاتصال الرقمي، وبناء بني تحتية للإنترنت مملوكة ومدارة مجتمعياً، بما يحفظ السيادة الثقافية واللغوية والمعرفية لتلك الشعوب.

البريطاني ريموند وليامز محقاً عندما أشار إلى أن "الأيديولوجيا ليست نظاماً متماسكاً من الأفكار، بل هي خليط من الممارسات والتمثيلات والمعاني". في السياق الرقمي، أصبحت الأيديولوجيا أكثر سيولة وتفتتاً، تظهر في "الميمز" و"التغريدات" و"الفيديوهات القصيرة" أكثر مما تظهر في الخطابات المتماسكة. كما أن التركيز الماركسي التقليدي على الطبقة كموقع للوعي يحتاج إلى مراجعة في عصر تتداخل فيه الهويات وتتعدد. فالمستخدم الرقمي ليس مجرد عامل أو برجوازي، بل هو في نفس الوقت منتج ومستهلك، ناشط ومتفرج، ضحية ومساهم في النظام الذي يستغله.

نحو سياسة جديدة للوعي

كتب ماركس في "أطروحات حول فيورباخ": "لقد فسر الفلاسفة العالم بطرق مختلفة، لكن المهم هو تغييره". في عصرنا، أصبح تغيير العالم يتطلب أولاً فهم الآليات الجديدة التي تشكل وعينا به. فقبل أن نغير النظام الاقتصادي، يجب أن نفهم كيف يغيرنا النظام الرقمي، وكيف يصوغ رغباتنا ويوجه اختياراتنا ويحدد ما نعتبره ممكناً ومستحيلاً.

نمو الوعي بالمشكلة

الخبر السار هو أن الوعي بهذه الآليات في تزايد. ففي استطلاع أجرته مؤسسة "بيو" للأبحاث عام 2023 عبر 19 دولة، أعرب 67% من المستطلعين عن قلقهم من تأثير الخوارزميات على حياتهم، و58% طالبوا بتنظيم أكبر لهذه الأنظمة. حتى داخل وادي السليكون نفسه، ينتشر ما يسمى بـ"التمرد التقني"، حيث يغادر مهندسون ومبرمجون كبار شركات مثل جوجل وميتا احتجاجاً على الاستخدامات الأخلاقية المشكوك فيها للتكنولوجيا التي يطورونها.

مستقبل مفتوح للصراع

المستقبل ليس محتوماً. فالتقنية الرقمية، مثل أي تقنية، هي مجال صراع. يمكن أن تتحول إلى أداة للتحرر كما يمكن أن تتحول إلى أداة للقمع. المهم هو من يتحكم بها، وفي خدمة أي مصالح. كما كتبت الفيلسوفة الأمريكية دونا هاراوي: "نحن لسنا مضطرين إلى أن نكون كائنات سيبرانية خاضعة، يمكننا أن نكون كائنات سيبرانية متمردة". في النهاية، يذكرنا هذا الصراع بكلمات روزا لوكسمبورغ: "الحرية هي

دائماً حرية أولئك الذين يفكرون بشكل مختلف". في العصر الرقمي، أصبحت هذه الحرية مهددة بطرق جديدة، لكنها أيضاً تتجدد بوسائل جديدة. المعركة من أجل العقل البشري لم تنته، بل دخلت مرحلة أكثر تعقيداً وأهمية.

الفصل الخامس: أزمة وتناقضات الرأسمالية الرقمية

أزمات النظام في ثوب رقمي

تعيش الرأسمالية الرقمية تناقضاتها الخاصة، التي هي في الوقت نفسه استمرار للأزمات الكلاسيكية للنظام وأيضاً تجليات جديدة لها. هذا الفصل يحاول تتبع مظاهر هذه الأزمة متعددة الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والجيوسياسية، ويبحث في إمكانيات التحول التي تخلفها.

بين الوهم والحقيقة

لطالما شكل قانون تناقص معدل الربح، الذي صاغه كارل ماركس في المجلد الثالث من "رأس المال"، أحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل في التحليل الاقتصادي الماركسي. كتب ماركس: "إن الميل التاريخي لمعدل الربح هو النزول". اليوم، في ظل الرأسمالية الرقمية، يعود هذا الجدل بقوة، لكن في سياق جديد يحمل تناقضات لم تكن متخيلة في القرن التاسع عشر. ففي عصر تصل فيه الإنتاجية إلى مستويات غير مسبوقة بفضل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، نجد أن معدلات الربحية تواجه ضغوطاً هيكلية عميقة، متحدية بذلك الادعاءات بأن التكنولوجيا الرقمية قد "حلت" التناقضات الأساسية للنظام الرأسمالي.

تناقض الإنتاجية والربحية

تشير البيانات الحديثة إلى صورة معقدة: فبين عامي 2010 و2023، ارتفعت إنتاجية العامل في قطاع التكنولوجيا بنسبة 142% في الولايات المتحدة، وبنسبة 187% في الصين، وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ومع ذلك، فإن معدل الربح الصافي لشركات التكنولوجيا الكبرى قد انخفض من متوسط 24% في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حوالي 18% في عام

2023، كما تشير بيانات معهد بروكينغز. هذا التناقض بين الإنتاجية المتصاعدة والربحية المتراجعة نسبياً يكشف عن استمرارية قانون ماركس، وإن بأشكال جديدة.

أزمة التراكم في اقتصاد المنصات

كتب ماركس في "رأس المال" عن التناقض الأساسي بين قدرة النظام الرأسمالي على الإنتاج وقدرته على خلق طلب فعال. هذا التناقض يتجلى اليوم في الاقتصاد الرقمي بأشكال مقلقة: فبينما تنتج المنصات الرقمية كميات هائلة من الخدمات والبيانات، فإن نموذج عملها القائم على الاستغلال المجاني للمستخدمين يقوض في النهاية القدرة الشرائية الجماعية.

تدهور الأوضاع المعيشية

تقارير منظمة العمل الدولية لعام 2023 تكشف أن 68% من عمال المنصات الرقمية يحصلون على دخول تقل عن خط الفقر في بلدانهم، وأن 72% منهم لا يستطيعون الادخار أو الاستثمار في التعليم والتدريب. هذا التدهور في الأوضاع المعيشية لشريحة متنامية من القوى العاملة يخلق مشكلة هيكلية للرأسمالية الرقمية: من سيشتري الخدمات والسلع التي تنتجها بكفاءة متزايدة.

فائض رأس المال وفائض العمالة

يقول ديفيد هارفي في كتابه "سبعة عشر تناقضاً ونهاية الرأسمالية": "إن ميل الرأسمالية نحو خلق فائض في رأس المال والفائض في العمالة يمثلان وجهين لعملة واحدة". وهذا واضح في قطاع التكنولوجيا، حيث نرى في نفس الوقت فائضاً في رأس المال حيث تجلس الشركات التكنولوجية على احتياطات نقدية ضخمة تصل إلى 1.8 تريليون دولار في نهاية 2023 (وفقاً لبنك كريدي سويس)، وفائضاً في العمالة مع تسريح أكثر من 240,000 عامل في قطاع التكنولوجيا الأمريكي في عام 2023 وحده (بحسب شركة (Challenger, Gray & Christmas)).

الأزمة البيئية

لطالما صورت الرأسمالية الرقمية نفسها على أنها "نظيفة" و"خضراء" و"مستدامة"، لكن البيانات تكشف قصة مختلفة تماماً. فما يسمى بالاقتصاد "اللامادي" له أساس مادي ضخم ومتزايد الاستهلاك للطاقة والموارد.

استهلاك الطاقة والكربون

تشير دراسة مشتركة بين جامعة كامبريدج وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2023) إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستهلك حالياً 7% من الكهرباء العالمية، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 14% بحلول 2030. تستهلك مراكز البيانات وحدها حوالي 200 تيراواط ساعة سنوياً، أي أكثر من استهلاك بعض الدول المتوسطة الحجم. تضاعفت البصمة الكربونية لتخزين وإرسال البيانات ثلاث مرات بين 2015 و2023.

سلسلة توريد مدمرة بيئياً

يكتب الفيلسوف البيئي أندرياس مالم في "رأس المال المتحجر": "إن وهم اللامادية الرقمية يخفي استخراجاً متزايداً للموارد الطبيعية وتلوثاً متصاعداً للبيئة". وهذا واضح في سلسلة التوريد العالمية للأجهزة الإلكترونية، التي تعتمد على استخراج معادن نادرة من دول فقيرة في ظروف عمل خطيرة وتأثيرات بيئية مدمرة.

أزمة الشرعية

كتب أنطونيو غرامشي عن "أزمة الشرعية" التي تواجه الأنظمة عندما تفشل في تحقيق مطالب الطبقات الخاضعة. اليوم، تواجه الرأسمالية الرقمية أزمة شرعية متعددة الأبعاد.

ثلاث أزمت شرعية

أولاً، أزمة شرعية اقتصادية: فاتساع فجوة التفاوت بين مديري الشركات التكنولوجية والعمال فيها أصبح صارخاً. وفقاً لمعهد الدراسات الاقتصادية والسياسية، بلغت نسبة راتب الرئيس التنفيذي للعامل العادي في شركات التكنولوجيا الأمريكية 320 إلى 1 في عام 2023، مقارنة بـ 42 إلى 1 في عام 2000.

ثانياً، أزمة شرعية سياسية: فقدان الثقة في المنصات الكبرى يتزايد بشكل مطرد. استطلاع مركز بيو للأبحاث (2023) يشير إلى أن 72% من الأمريكيين لا يتقنون في شركات التكنولوجيا الكبرى لحماية بياناتهم، و65% يعتقدون أن هذه الشركات تملك الكثير من القوة والنفوذ.

ثالثاً، أزمة شرعية اجتماعية: تصاعد الحركات العمالية في قطاع التكنولوجيا، من إضرابات عمال أمازون إلى تحركات موظفي جوجل، يشير إلى تنامي الوعي الطبقي داخل القلب النابض للرأسمالية الرقمية.

الجائحة ككاشف للتناقضات

ازدهار التكنولوجيا مقابل تدهور القطاعات التقليدية

شكلت جائحة كوفيد-19 (2020-2023) لحظة كاشفة لتناقضات الرأسمالية الرقمية. فبينما عانت الاقتصادات التقليدية من أزمات عميقة، ازدهرت شركات التكنولوجيا بشكل غير مسبوق: زادت ثروة إيلون ماسك، رئيس تسلا وسبيس إكس، بنسبة 678% خلال الجائحة، حققت أمازون أرباحاً قياسية بلغت 21.3 مليار دولار في الربع الثاني من 2020 وحده، وارتفعت قيمة أسهم زوم 432% في عام 2020.

الوجه الآخر للازدهار

لكن هذا الازدهار كان له وجه آخر: فقد 255 مليون شخص وظائفهم في القطاعات التقليدية خلال نفس الفترة، زادت نسبة الفقر العالمي للمرة الأولى منذ عقدين حيث دفع 97 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع، اتسعت الفجوة الرقمية بشكل حاد حيث وجد 37% من سكان العالم أنفسهم بدون إمكانية الوصول إلى الإنترنت للتعليم أو العمل عن بعد. يكتب الاقتصادي ماركوس غابرييل: "لقد كشفت الجائحة أن الرأسمالية الرقمية لا تحل الأزمات، بل تعيد توزيعها وتعمقها".

حدود النمو في اقتصاد الاهتمام

تستند العديد من نماذج أعمال الرأسمالية الرقمية إلى اقتصاد الاهتمام، حيث يكون المستخدمون هم المنتجون والسلعة في نفس الوقت. لكن هذا النموذج يواجه حدوداً طبيعية وصحية واضحة.

حدود بيولوجية ونفسية

فالإنسان لا يملك ساعة اهتمام غير محدودة، وهناك حدود بيولوجية ونفسية لقدرته على الانتباه. دراسة جامعة كاليفورنيا (2023) تشير إلى أن الانتباه البشري المتواصل انخفض من متوسط 12 ثانية في عام 2000 إلى 8 ثوانٍ في عام 2023، ارتفعت معدلات الإرهاق الذهني والتعب النفسي المرتبط بالاستخدام الرقمي بنسبة 240% منذ عام 2010، وأبلغ 67% من المستخدمين الشباب عن أعراض إدمان رقمي وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. هذه الحدود البشرية تضع سقفاً لنمو نموذج اقتصادي قائم على استغلال الاهتمام البشري. كما يقول الفيلسوف الكوري الجنوبي بيونغ تشول هان: "لقد حولت الرأسمالية الرقمية الاهتمام إلى سلعة نادرة، ثم استنفدت هذه الندرة حتى أوشكت على النضوب".

التناقض الجيوسياسي

كتب لينين في "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" عن تناقض بين الطابع العالمي للإنتاج والطابع الوطني للاستيلاء على فائض القيمة. هذا التناقض يظهر اليوم في شكل جديد.

عولمة التكنولوجيا ضد حمائية الدول

فمن ناحية، تعمل الشركات التكنولوجية الكبرى بشكل عابر للحدود، وتجمع البيانات من كل أنحاء العالم، وتدفع ضرائب ضئيلة نسبياً عبر استخدام ملاذات ضريبية. ففي عام 2022، دفعت شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى معدل ضريبي فعلي بلغ 15.8% فقط، مقارنة بالمعدل القانوني البالغ 21%، وفقاً لمعهد الضرائب والسياسة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تتصاعد الموجة الحمائية والتنظيمية ضد هذه الشركات: يفرض الاتحاد الأوروبي قوانين صارمة مثل القانون العام لحماية البيانات (GDPR) وقانون الأسواق الرقمية (DMA)، ترفع

الهند حواجز تجارية وتنشئ أنظمة رقمية محلية، تبني الصين نظاماً رقمياً منفصلاً بقيادة شركات محلية تحت سيطرة الدولة. هذا التناقض يخلق أزمة للرأسمالية الرقمية: كيف تحافظ على عولمتها ونموذج عملها العابر للحدود في عالم يتجه نحو التفتت الرقمي؟.

نحو اشتراكية رقمية؟

بؤادر تحول

تكشف أزمات الرأسمالية الرقمية عن حقيقة أساسية: التكنولوجيا بحد ذاتها لا تحل التناقضات الاجتماعية، بل تمنحها أشكالاً جديدة. كما كتب ماركس في "المخطوطات": "إن تطور القوى المنتجة يصبح عند نقطة معينة حاجزاً أمام رأس المال نفسه". تظهر الأرقام الحديثة بؤادر تحول: تدرس 42 دولة حالياً فرض ضرائب رقمية على الشركات التكنولوجية الكبرى، زادت استثمارات الطاقة المتجددة لمراكز البيانات بنسبة 320% بين 2020 و2023، تنمو التعاونيات الرقمية والمنصات المملوكة للمستخدمين بمعدل 45% سنوياً.

إمكانات تحررية

يكتب الفيلسوف الإيطالي المعاصر أنطونيو نيجري: "إن الإمكانات التحررية للتكنولوجيا الرقمية هائلة، لكن تحقيقها يتطلب تغييراً جذرياً في علاقات الملكية والتحكم". الرأسمالية الرقمية، رغم قوتها الظاهرة، تظهر علامات إعياء وتناقضات عميقة. فهي تنتج ثروة غير مسبوقة، لكنها تتركز في أيدي قلة. تخلق إمكانات تقنية مذهلة، لكنها تقوض الأساس البيئي للحياة. تقدم وعوداً بالربط العالمي، لكنها تغذي التفتت والصراع. في النهاية، تذكرنا أزمة الرأسمالية الرقمية بكلمات روزا لوكسمبورغ: "الاشتراكية أو البربرية". في سياقنا الرقمي، قد يصبح الخيار: اشتراكية رقمية أو همجية رقمية. الخيار لا يزال بين أيدينا، لكن النافذة الزمنية تضيق، والتناقضات تتسارع، والأزمة تتعمق. المستقبل الرقمي لم يُكتب بعد، وما زال بإمكاننا أن نكتبه بطريقة مختلفة.

الخاتمة: نحو سياسة اشتراكية في العصر الرقمي

إعادة تشكيل المستقبل من رحم التناقضات الحاضرة

لقد قطعنا في هذا الكتاب رحلة فكرية عبر تضاريس الرأسمالية الرقمية المعاصرة، من مناجم البيانات حيث يُستخرج العمل البشري في أشكاله الأكثر حميمية، إلى قصور الاحتكارات الرقمية حيث تتراكم الثروة بشكل غير مسبوق في تاريخ البشرية. لقد تتبعنا، خيوط الاستمرارية بين تناقضات الرأسمالية الكلاسيكية وأزماتها الرقمية المعاصرة، وكشفنا كيف أن الأقنعة التكنولوجية البراقة تخفي تحتها واقعاً من الاستغلال والصراع لم يتغير في جوهره منذ أيام ماركس.

تناقض الوفرة والحرمان

كتب ماركس في "رأس المال": "إن تطور القوى المنتجة يصبح عند نقطة معينة حاجزاً أمام رأس المال نفسه". اليوم، نحن نشهد هذه النقطة التاريخية في أقصى تجلياتها. فالتكنولوجيا الرقمية، بقدرتها على خلق وفرة غير مسبوقة وإنتاجية هائلة، تتعارض بشكل متزايد مع علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة والاستغلال والتراكم من أجل التراكم. البيانات الحديثة تكشف هذا التناقض بأرقام صارخة: ففي الوقت الذي تنتج فيه البشرية ثروة تقدر بـ 105 تريليون دولار سنوياً (2023)، يعيش 23% من سكان العالم تحت خط الفقر، و34% بدون حماية اجتماعية أساسية، و41% بدون إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية الأساسية.

تعميق التناقضات بأشكال جديدة

لقد أظهرت فصول هذا الكتاب كيف أن الرأسمالية الرقمية، رغم خطابها عن الابتكار والتحرر، تعيد إنتاج وتعمق التناقضات القديمة بأشكال جديدة. فمن ناحية، خلق الاقتصاد الرقمي بروليتاريا جديدة من عمال المنصات والعاملين عن بعد، الذين يعيشون حالة من "المرونة" المزعومة تخفي تحتها استغلالاً أكثر عمقاً وانتشاراً من عصر المصانع. تشير منظمة العمل الدولية إلى أن 78% من عمال المنصات لا يحصلون على الحد الأدنى للأجور في بلدانهم، و65% يعملون دون أي عقد مكتوب، و89% بدون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. هذه الأرقام

ليست مجرد إحصاءات، بل هي تعبير كمي عن معاناة إنسانية هائلة في قلب ما يسمى بالاقتصاد الحديث.

تركيز الثروة والسلطة

ومن ناحية أخرى، شهدنا تركيزاً غير مسبوق للثروة والسلطة في أيدي قلة من الشركات التكنولوجية التي أصبحت أقوى من العديد من الدول القومية. فالقيمة السوقية لشركة أبل وحدها (2.9 تريليون دولار في 2023) تفوق الناتج المحلي الإجمالي لـ 183 دولة مجتمعة، بينما تحقق شركات التكنولوجيا الخمس الكبرى أرباحاً سنوية (438 مليار دولار في 2022) تكفي لتوفير التعليم الأساسي لكل أطفال العالم لمدة أربع سنوات، أو تمويل الرعاية الصحية الشاملة في أفقر 50 دولة لمدة ثماني سنوات.

تحالف الدولة ورأس المال الرقمي

يقول فريدريك إنجلز في "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة": "إن الدولة ليست سوى أداة لقمع طبقة من قبل طبقة أخرى". في عصرنا، نرى كيف تتحالف الدولة مع رأس المال الرقمي في علاقة تكافلية معقدة، حيث توفر الحماية القانونية والبنى التحتية والدعم المالي، بينما تستفيد من التكنولوجيا لتعزيز آليات المراقبة والتحكم. في عام 2023 وحده، أنفقت الحكومات العالمية حوالي 140 مليار دولار على أنظمة المراقبة الرقمية، ووقعت عقوداً بقيمة 85 مليار دولار مع شركات التكنولوجيا الكبرى لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي للأغراض الأمنية والعسكرية.

بذور التحول في قلب الأزمة

لكن هذا الكتاب لم يكتفِ بتشخيص المرض، بل حاول أيضاً استكشاف ملامح الدواء. ففي قلب كل أزمة تكمن إمكانية التحول، وفي عمق كل تناقض توجد بذور حله. لقد رأينا في الفصل الأخير كيف أن أزمات الرأسمالية الرقمية - الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية - تخلق شروط إمكانية لتحول جذري. الأرقام هنا أيضاً تدعم هذه الرؤية: ففي استطلاع عالمي أجرته مؤسسة إيسوس في 2023 عبر 30 دولة، أيد 62% من المستطلعين فكرة أن شركات التكنولوجيا الكبرى يجب أن تكون مملوكة للعموم أو تخضع لرقابة ديمقراطية صارمة، بينما اعتبر 58% أن البيانات الشخصية يجب أن تكون ملكاً جماعياً وليس سلعة خاصة.

نحو اشتراكية رقمية

كتبت روزا لوكسمبورغ في "تراكم رأس المال": "الاشتراكية أو البربرية، هذا هو الخيار". في سياقنا الرقمي، أصبح الخيار: اشتراكية رقمية أو بربرية رقمية. الاشتراكية الرقمية التي نتحدث عنها ليست عودة إلى النماذج البيروقراطية للقرن العشرين، بل هي رؤية جديدة تقوم على عدة مبادئ أساسية:

1. إضفاء الطابع الاجتماعي على البنى التحتية الرقمية:

المعلومات والبيانات، مثل الهواء والماء، يجب أن تكون ملكاً مشتركاً للإنسانية، لا سلعة خاصة. ففي عالم تبلغ قيمة سوق البيانات العالمية 274 مليار دولار (2023)، وتسيطر عليه خمس شركات بشكل شبه كامل، يصبح تحرير البيانات شرطاً أساسياً لتحرير البشر.

2. تحويل المنصات الرقمية إلى تعاونيات يملكها ويديرها العمال والمستخدمون:

فبدلاً من أن تكون وسائل الإنتاج الرقمية أداة لاستغلال الملايين، يجب أن تصبح وسيلة لتحقيق احتياجاتهم وإبداعاتهم. النماذج الناشئة، مثل التعاونيات الرقمية في أوروبا التي نمت بنسبة 320% منذ 2020، تظهر أن البديل ممكن وعملي.

3. تقصير يوم العمل وتوزيع منافع الأتمتة بشكل عادل:

فمع تقدم الذكاء الاصطناعي والأتمتة، يصبح من الممكن تقليل ساعات العمل بشكل كبير، لو أن فوائد الإنتاجية المتفجرة توزعت بشكل جماعي بدلاً من تركيزها في أيدي قلة. دراسة جامعة أوكسفورد (2023) تشير إلى أن التكنولوجيا الحالية تسمح بتقصير أسبوع العمل إلى 25 ساعة مع الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج.

4. بناء حركة عمالية دولية قادرة على مواجهة رأس المال الرقمي العابرة للحدود:

فكما أن رأس المال الرقمي عالمي، يجب أن تكون المقاومة أيضاً عالمية. لقد رأينا بذور هذه الأممية الجديدة في التنسيق بين عمال أمازون في عشرات الدول، وفي التحالفات بين عمال المنصات عبر القارات.

ثورة سلبية في الوعي الجمعي

يقدم أنطونيو غرامشي في "دفاتر السجن" مفهوم "الثورة السلبية" كعملية تحول ثقافي بطيئة، ولكن عميقة تسبق التغيير السياسي المباشر. اليوم، نحن نشهد ثورة

سلبية في الوعي الجمعي تجاه الرأسمالية الرقمية. فالثقة في الشركات التكنولوجية الكبرى تتراجع في كل أنحاء العالم، والوعي بآليات الاستغلال الرقمي يتنامى، والمطالبة بتنظيم ديمقراطي للتكنولوجيا تتصاعد. استطلاع مركز بيو للأبحاث (2023) يظهر أن 71% من الأمريكيين يعتقدون أن الشركات التكنولوجية تملك الكثير من القوة، و67% يؤيدون تفويض احتكاراتها.

إعادة تخيل الاشتراكية في عصر المعلومات

يكتب ديفيد هارفي في "الطريق إلى عالم ثوري": "إن مهمة اليسار اليوم هي إعادة تخيل الاشتراكية في عصر المعلومات". هذه إعادة تخيل تتطلب استيعاب دروس الماضي دون الوقوع في دوغمانية، وفهم تعقيدات الحاضر دون الاستسلام لليأس، وتصور إمكانيات المستقبل دون الانغماس في اليوتوبيا. لقد كانت قوة التحليل الماركسي، تكمن دائماً في جذريته المزدوجة: جذرية في النقد لا تتردد في كشف التناقضات الأعمق للنظام، وجذرية في الأمل لا تتردد في تصور إمكانيات التحول. هذا الكتاب حاول أن يكون وفيماً لهذه الروح: نقد جذري للرأسمالية الرقمية من داخلها، وأمل جذري بإمكانية تجاوزها نحو نظام أكثر إنسانية وعدالة.

لحظة تاريخية فريدة

نحن نعيش لحظة تاريخية فريدة، حيث تتقاطع أزمات متعددة: أزمة اقتصادية تعبر عن نفسها في تفاقم التفاوت وعدم الاستقرار الوظيفي، وأزمة بيئية تهدد أساسات الحياة على الكوكب، وأزمة ديمقراطية تتجلى في تراجع المؤسسات التمثيلية وصعود آليات تحكم غير خاضعة للمساءلة. في قلب هذه الأزمات جميعاً، تبرز الرأسمالية الرقمية كقوة محورية، تزيد من تعميق التناقضات بينما تقدم نفسها كحل لها.

صناعة التاريخ في العصر الرقمي

لكن كما كتب ماركس في "الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت": "البشر يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه كما يشاءون". صناعة التاريخ في عصرنا تتطلب فهماً دقيقاً للقوى المادية التي تشكل عالمنا، وشجاعة أخلاقية لمواجهةها، وخيالاً سياسياً لتصور بديل. الرأسمالية الرقمية، بقدر ما تخلق آليات جديدة للاستغلال، تخلق أيضاً إمكانيات جديدة للمقاومة والتحرر.

كلمات ختامية

في الختام، نعود إلى كلمات كريس هارمن في "رأسمالية الزومبي": "الأزمة لا تعني الانهيار التلقائي، بل تعني إمكانية التغيير". إمكانية التغيير اليوم أكبر من أي وقت مضى، لأن الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية للهيمنة يمكن أن تتحول إلى أدوات للتحرر، ولأن الوعي بالاستغلال يتنامى في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه القدرات التقنية للبشرية. المستقبل الرقمي لم يُكتب بعد، وما زال بإمكاننا أن نكتبه. الكتابة تتطلب أقلاماً، وأقلامنا هي نضالنا اليومي في أماكن العمل الرقمية، في النقابات، في الحركات الاجتماعية، في النقاشات العامة، في تشكيل البدائل العملية. كل نقرة مقاومة، كل بيانات محررة، كل منصة تعاونية، كل تشريع ينزع السلطة من الاحتكارات ويردها للناس - هي حروف في قصة لم تكتمل بعد. قصة قد تكون، إذا كتبناها بشكل جماعي وبعناية، قصة تحرر إنساني في العصر الرقمي. قصة تستحق أن تُكتب، وتستحق أن تُعاش. الزمن الآن، والمهمة أمامنا، والمستقبل بين أيدينا.

الملاحق

الملحق الأول: ملاحظات توضيحية

1. الرأسمالية الرقمية: مصطلح يشير إلى المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية حيث أصبحت البيانات والمعلومات والاتصالات الرقمية القوى المنتجة المهيمنة ومصادر رئيسية لفائض القيمة. تطور هذا المفهوم في العقود الأخيرة مع صعود شركات التكنولوجيا العملاقة مثل جوجل، أمازون، فيسبوك، أبل، وميكروسوفت، التي تعتمد في نموذج عملها على جمع وتحليل البيانات الشخصية للمستخدمين واستخراج القيمة الاقتصادية منها. تتميز الرأسمالية الرقمية بتحويل الأنشطة البشرية اليومية (التواصل، البحث، الترفيه، التنقل) إلى مصادر للبيانات القابلة للتسليع، وتطوير خوارزميات قادرة على التنبؤ بالسلوك البشري وتوجيهه.

2. البروليتاريا الرقمية: تشمل جميع العمال في الاقتصاد الرقمي، من مبرمجي الشركات التقنية إلى عمال المنصات والعمال عن بعد. تتسم هذه الطبقة الجديدة بتشتتها الجغرافي، وعملها عبر منصات رقمية، وعلاقات عمل غير مستقرة غالباً ما تفقر إلى الحماية الاجتماعية. تشمل البروليتاريا الرقمية: عمال التوصيل عبر التطبيقات، العاملين في تدريب وتصنيف البيانات لأنظمة الذكاء الاصطناعي، المبرمجين المستقلين، العاملين في خدمة العملاء عن بعد، وغيرهم ممن ينتجون القيمة في الاقتصاد الرقمي، ولكنهم لا يملكون وسائل الإنتاج الرقمية.

3. اقتصاد المنصات: نموذج اقتصادي تعمل فيه الشركات كوسيط بين مجموعات مختلفة من المستخدمين، غالباً عبر الإنترنت. تتميز المنصات الرقمية بأنها لا تملك المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، بل توفر البيئة التقنية والتنظيمية للتفاعل بين المستخدمين. أمثلة على ذلك: أوبر (توصيل الأفراد)، إير بي إن بي (إيجار المساكن)، أب وورك (عمل حر). تعتمد هذه المنصات على خوارزميات لإدارة وتنظيم العمل، وتستفيد من تأثيرات الشبكة حيث تزداد قيمتها بزيادة عدد المستخدمين.

4. الاحتكارات الرقمية: الشركات التكنولوجية الكبرى التي تهيمن على أسواقها من خلال التحكم في البيانات والخوارزميات والبنى التحتية. تتميز هذه

الاحتكارات بقدرتها على إنشاء حواجز دخول عالية أمام المنافسين من خلال عدة آليات: امتلاك كميات هائلة من البيانات التي تمكنها من تحسين خدماتها باستمرار، السيطرة على البنى التحتية الأساسية للإنترنت، الاستحواذ على الشركات الناشئة المنافسة، وخلق أنظمة بيئية مغلقة تربط المستخدمين بخدمات متعددة. أمثلة: جوجل تهيمن على البحث الإلكتروني، أمازون على التجارة الإلكترونية، فيسبوك على التواصل الاجتماعي.

5. **الإمبريالية الرقمية:** استخدام الدول والشركات القوية للتكنولوجيا الرقمية للسيطرة على موارد واقتصادات الدول الأخرى. تتخذ الإمبريالية الرقمية أشكالاً متعددة: استخراج البيانات من الدول النامية وتخزينها في مراكز بيانات بالدول المتقدمة، فرض المعايير التقنية والبرمجيات، التحكم في البنى التحتية العالمية للإنترنت (الكابلات البحرية، أنظمة الأقمار الصناعية)، واستخدام المنصات الرقمية كأدلة لنشر القيم الثقافية والأنماط الاستهلاكية للدول المهيمنة. تعيد هذه العملية إنتاج علاقات التبعية بين المركز الرأسمالي والمحيط في العصر الرقمي.

الملحق الثاني: مصطلحات أساسية

• **الاستغلال الرقمي:** عملية استخراج فائض القيمة من العمل الرقمي غير المأجور أو قليل الأجر. يتضمن ذلك تحويل الأنشطة البشرية اليومية (التواصل الاجتماعي، البحث على الإنترنت، التسوق عبر الإنترنت) إلى بيانات يتم جمعها وتحليلها واستخدامها لأغراض تجارية دون تعويض عادل للمستخدمين الذين أنتجوا هذه البيانات. يمتد الاستغلال الرقمي أيضاً إلى العاملين في الاقتصاد الرقمي الذين يعملون بأجور منخفضة وظروف عمل غير مستقرة.

• **الوعي الطبقي:** إدراك الأفراد لانتمائهم الطبقي ومصالحهم المشتركة في مواجهة الطبقات الأخرى. في العصر الرقمي، يواجه تشكّل الوعي الطبقي تحديات بسبب تشتت العمال الرقميين جغرافياً، وعدم استقرار علاقات العمل، وهيمنة الخطاب الفردي ("ريادة الأعمال"، "العمل الحر") الذي يحجب الطابع الجماعي للاستغلال. مع ذلك، تظهر بوادر تشكّل وعي طبقي رقمي من خلال الحركات العمالية الناشئة في قطاع التكنولوجيا والتضامن عبر الحدود بين العمال الرقميين.

• **الهيمنة الأيديولوجية:** سيطرة أفكار وقيم الطبقة الحاكمة على المجتمع ككل. في العصر الرقمي، تتحقق الهيمنة الأيديولوجية من خلال آليات جديدة: خوارزميات التوصية التي تروج لمحتوى معين وتخفي آخر، تصميم واجهات المستخدم التي توجه السلوك باتجاهات محددة، وخطاب "المجانية" و"المشاركة" الذي يخفي علاقات الاستغلال الاقتصادي. كما تسهم المنصات الرقمية في نشر قيم فردية واستهلاكية على مستوى عالمي.

• **فتشية السلعة:** مفهوم ماركسي يصف تحول العلاقات الاجتماعية إلى علاقات بين أشياء (سلع). في العصر الرقمي، تظهر فتشية جديدة حيث تتحول البيانات الشخصية والعلاقات الإنسانية إلى سلع مجردة تبدو وكأنها تتمتع بخصائص سحرية مستقلة عن العمل البشري الذي أنتجها. تخفي هذه العملية علاقات الاستغلال وراء واجهات المستخدم الودودة والتجارب "المخصصة" التي تقدمها المنصات الرقمية.

• **الرأسمالية الاحتكارية:** مرحلة من تطور الرأسمالية تتميز بهيمنة الاحتكارات الكبيرة. في العصر الرقمي، تصل الرأسمالية الاحتكارية إلى مستويات غير مسبوقة حيث تهيمن بضع شركات تكنولوجية على مساحات شاسعة من الاقتصاد العالمي. تتميز هذه المرحلة باندماج رأس المال الاحتكاري مع جهاز الدولة، وتصدير رأس المال إلى الخارج، والسيطرة على الأسواق العالمية من خلال التفوق التقني والتحكم في المعايير والبيانات.

الملحق الثالث: مراجع مختارة

المصادر الماركسية الكلاسيكية:

- ماركس، كارل. "رأس المال" (1867). العمل الأساسي الذي وضع فيه ماركس تحليله للنظام الرأسمالي، متضمناً نظريتي القيمة وفائض القيمة، وتحليلاً لتركيز رأس المال والأزمات الدورية للرأسمالية.
- ماركس، كارل وإنجلز، فريدريك. "البيان الشيوعي" (1848). بيان الثورة الشيوعية الذي يحلل تطور الرأسمالية وتاريخ الصراع الطبقي، ويقدم رؤية للتحويل الاشتراكي.

- لينين، فلاديمير. "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (1916). تحليل لينين لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية وانتقالها إلى نظام إمبريالي عالمي يقوم على تصدير رأس المال والسيطرة على الأسواق العالمية.
- غرامشي، أنطونيو. "دفاتر السجن" (1929-1935). مجموعة كتابات غرامشي في السجن، متضمنة تحليله لمفهوم الهيمنة، ودور المثقفين، وآليات السيطرة الطبقية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

أعمال كريس هارمن:

- هارمن، كريس. "رأسمالية الزومبي" (2009). تحليل لأزمات الرأسمالية المعاصرة وكيفية استمرار النظام رغم تناقضاته العميقة، مع تركيز خاص على الأزمة المالية العالمية 2008.
- هارمن، كريس. "تاريخ العالم الشعبي" (2002). تاريخ عالمي من منظور ماركسي يركز على صراعات الطبقات الشعبية عبر العصور، ويقدم أساساً لفهم التطور التاريخي للرأسمالية.

دراسات معاصرة:

- زوبوف، شوشانا. "عصر رأسمالية المراقبة" (2019). تحليل لنموذج اقتصادي جديد يقوم على استخراج البيانات والتنبؤ بالسلوك البشري لأغراض تجارية، مع تركيز على آليات المراقبة والتحكم.
- سرنيسك، نيك. "رأسمالية المنصات" (2017). دراسة لاقتصاد المنصات الرقمية وكيفية تحويله للعلاقات الاجتماعية وأنماط العمل، مع تحليل لاستراتيجيات تراكم رأس المال في هذا النموذج الجديد.
- هارفي، ديفيد. "سبعة عشر تناقضاً ونهاية الرأسمالية" (2014). تحليل للتناقضات الأساسية للرأسمالية المعاصرة وكيفية تفاعلها لتوليد الأزمات وإمكانيات التحول.
- فريزر، نانسي. "أزمة الرأسمالية" (2022). تحليل متعدد الأبعاد لأزمة الرأسمالية المعاصرة، جامعاً بين الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والبيئية.

تقارير وإحصاءات:

- منظمة العمل الدولية. "تقرير العمل في العالم" (2023). تحليل لاتجاهات سوق العمل العالمية، مع تركيز خاص على تأثير الرقمنة وتطور عمل المنصات.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. "تقرير الاقتصاد الرقمي" (2023). دراسة شاملة لتطور الاقتصاد الرقمي العالمي وتأثيره على التنمية والتجارة الدولية.
- منظمة أوكسفام. "تقرير عدم المساواة" (2023). تحليل لاتجاهات التفاوت الاقتصادي العالمي، مع بيانات عن تركيز الثروة في قطاع التكنولوجيا.
- معهد بروكينغز. "دراسات عن الرقمنة والاقتصاد" (2023). مجموعة أبحاث حول تأثير الرقمنة على الاقتصاد العالمي، السياسات العامة، ومستقبل العمل.

الفهرس

3	الإهداء.....
4	المقدمة.....
5	الرأسمالية كزومبي.....
7	لماذا الماركسية اليوم؟.....
9	الفصل الأول: إعادة تشكيل نظرية القيمة في ظل الرأسمالية الرقمية.....
9	تحديات نظرية القيمة في العصر الرقمي.....
13	نحو ماركسية القرن الحادي والعشرين.....
14	اتجاهات التحول والتشريعات التنظيمية.....
15	الفصل الثاني: البروليتاريا الرقمية - إعادة تشكيل الطبقة العاملة.....
15	طبقة عاملة جديدة.....
15	التشكل التاريخي للطبقة العاملة الرقمية.....
18	التناقضات البنوية في عمل المنصات.....
18	إنتاجية مقابل تعويض.....
19	دراسات حالة واقعية.....
20	نحو أممية رقمية جديدة.....
21	الفصل الثالث: الاحتكار والإمبريالية الرقمية.....
21	من تنبؤات ماركس إلى واقع الاحتكارات الرقمية.....
24	الأزمة البنوية للتراكم الرقمي.....
25	تشريعات الاتحاد الأوروبي.....
25	نماذج بديلة من الجنوب العالمي.....
25	خلاصة: استمرارية التناقض في أشكال جديدة.....
26	البيانات والإمكانات التحررية.....
27	الفصل الرابع: الأيديولوجيا في عصر الخوارزميات.....
27	صناعة الوعي في المصنع الرقمي.....
27	من وسائل الإنتاج إلى وسائل التوجيه الفكري.....
28	غرامشي والخوارزميات كأدوات هيمنة.....

30	العمالة الرقمية ومصادرة الوعي
30	هيمنة ثقافية بأبعاد عالمية
31	مبادرات من الجنوب العالمي
31	نقد ذاتي
33	الفصل الخامس: أزمة وتناقضات الرأسمالية الرقمية
37	حدود النمو في اقتصاد الاهتمام
38	نحو اشتراكية رقمية؟
39	الخاتمة: نحو سياسة اشتراكية في العصر الرقمي
40	تحالف الدولة ورأس المال الرقمي
41	نحو اشتراكية رقمية
42	إعادة تخيل الاشتراكية في عصر المعلومات
43	كلمات ختامية
44	الملاحق
44	الملحق الأول: ملاحظات توضيحية
45	الملحق الثاني: مصطلحات أساسية
46	الملحق الثالث: مراجع مختارة
47	دراسات معاصرة:
48	تقارير وإحصاءات:

في هذا الكتاب، يفكك أشرف إبراهيم الأسطورة الشائعة
عن "الحياد" و"التحرر" في عالم التكنولوجيا الرقمية، كما
كيف تحولت المنصات والخوارزميات والبيئات إلى أدوات
جديدة لإعادة إنتاج الصراع الطبقي بأشكال أكثر خفاء وعمقا.

ينطلق الكتاب من المنهج الماركسي ليحلل الرأسمالية الرقمية
بوصفها امتدادًا لا قطيعة مع الرأسمالية الصناعية، حيث
تُستخرج القيمة من العمل الرقمي غير المرئي، ويحول الوقت
والانتباه والعلاقات الإنسانية إلى مواد خام للتراكم.

من عمال المنصات إلى احتكارات البيانات، ومن الأيديولوجيا
الخوارزمية إلى الأزمات البيئية والاجتماعية، يقدم هذا العمل
قراءة نقدية شاملة لعصر تُستعبد فيه الحياة نفسها داخل اقتصاد
المنصات، ويفتح أفقا للتفكير في بدائل تحررية ممكنة.